

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

دور التحفيزات الجبائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذ:

- بودخدخ مسعود

من إعداد الطالبين:

- لهتهت حمزة

- مريش نسيم

السنة الجامعية:

2018 - 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير:

بعد شكر الله تعالى الذي وهبنا نعمة العلم و وفقنا

نتوجه بخالص الشكر و التقدير إلى أستاذنا و معلمنا
بودخدخ مسعود، على ما أسداه لنا من نصح وتوجيه
خلال إعداد هذه المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان إلى كل من أمدنا
بيد العون والمساعدة خلال مسارنا الدراسي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة

المحتويات

الشكر	I.....
فهرس المحتويات	III.....
فهرس الجداول	VI.....
فهرس الأشكال	VIII.....
مقدمة	أ - ث
الفصل الأول: عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	7.....
المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	8.....
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	8.....
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	10.....
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	11.....
المطلب الرابع: أهداف و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	15.....
المبحث الثاني: تفسيرات الإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	18.....
المطلب الأول: تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر	18.....
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	22.....
المبحث الثالث: تأثيرات الإستثمار الأجنبي المباشر	24.....
المطلب الأول: تأثيراته على الدول المضيفة	24.....
المطلب الثاني: تأثيراته على الدول المستثمرة	25.....
خلاصة الفصل الأول	27.....
الفصل الثاني: طبيعة العلاقة بين التحفيز الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	29.....
المبحث الأول: الإطار النظري للضرائب والسياسة الضريبية	30.....
المطلب الأول: مفهوم ومبادئ الضريبة	30.....
المطلب الثاني: التنظيم الفني للضريبة	35.....
المطلب الثالث: مفاهيم السياسة الضريبية والنظام الضريبي	38.....
المطلب الرابع: محددات السياسة الضريبية	40.....
المبحث الثاني: ماهية التحفيز الجبائي	44.....

44.....	المطلب الأول: مفهوم التحفيز الجبائي
45.....	المطلب الثاني: أشكال التحفيز الجبائي
48.....	المطلب الثالث: أهداف وأهمية التحفيز الجبائي
52.....	المبحث الثالث: تحليل الأثر ما بين التحفيز الضريبي وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر
52.....	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على فعالية سياسة التحفيز الضريبي
54.....	المطلب الثاني: التحفيز الجبائي والاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء النظرية الاقتصادية
58.....	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: فعالية التحفيز الضريبية بالجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	
60.....	تمهيد
61.....	المبحث الأول: الإصلاح الضريبي في الجزائر
61.....	المطلب الأول: أسباب وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر
64.....	المطلب الثاني: أهم الإصلاحات الضريبية في الجزائر
67.....	المبحث الثاني: مناخ الاعمال و تدفقات الاستثمار الاجنبي نحو الجزائر خلال فترة الدراسة
67.....	المطلب الأول: معاينة مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة 2006- 2017
70.....	المطلب الثاني: خريطة تدفقات الاستثمار الاجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000- 2016
72.....	المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين التحفيز الضريبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر
72.....	المطلب الأول: التحفيز الضريبية الواردة في القانون الجزائري
76.....	المطلب الثاني: تقييم دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
81.....	المطلب الثالث: أسباب ضعف الأثر والحلول المقترحة
87.....	خلاصة الفصل الثالث
89	خاتمة
94	قائمة المراجع
97	الملخص

فهرس الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	أشكال إ.أ.م حسب نوع الملكية	1
68	المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2017-2006	2
69	المؤشرات المالية خلال الفترة 2016-2006	3
70	أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين سنة 2016-2012	4
71	المشاريع المصرح بها بين 2016-2002 وتوزيعها بين القطاع المحلي والأجنبي	5
76	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2016-2000)	6
79	تطور التكاليف الضريبية في (A.N.D.I) (A.P.S.I)	7

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
21	دورة حياة المنتج	1
69	المؤشرات المالية خلال الفترة 2014 - 2016	2
71	عدد مشروعات أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين سنة 2012-2016	3
77	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة 2000-2016	4
80	معدل التضخم في الجزائر	5
81	مؤشر الفساد في الجزائر	6

مقدمة

مقدمة

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة في حدود إمكانياتها الاقتصادية و قدراتها التقنية ، حيث تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري في جانب منه من خلال التسهيلات والمزايا المتعددة والضمانات المقدمة، لجذب تدفقات الاستثمارات الاجنبية نحوها و الاستفادة منها في مسار التنمية الاقتصادية.

حيث في ظل التوجه الجديد للاقتصاد العالمي بفعل العولمة وحركات التحرر الاقتصادي، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحتل مكانة بارزة باعتباره أحد أهم مصادر التمويل، بالإضافة إلى ما يوفره من التكنولوجيا والمساهمة في تكوين رأس المال المادي ورفع كفاءة رأس المال البشري.

وتعتبر التحفيزات الضريبية أحد الأساليب المستخدمة من طرف الدولة لجذب المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية ، حيث عملت الجزائر على إصدار عدة تشريعات تتناول حزمة هائلة من الحوافز الضريبية.

ذلك ان كبر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دولة معينة يتوقف على مجموعة من العوامل ، من بينها ما تقدمه هذه الدولة من تسهيلات وحوافز في الجانب الجبائي.

على ضوء ما سبق اخترنا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى نجاح التحفيزات الجبائية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر؟ بالاسقاط على فترة الدراسة 2000-2016 .

وللإجابة على هذه الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي علاقة التحفيزات الضريبية بالإستثمار الأجنبي المباشر؟

- ما هي طبيعة التحفيزات الضريبية المقدمة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر؟

- هل ساهمت التحفيزات الضريبية الممنوحة في الجزائر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟ مع الاسقاط على الفترة الممتدة من 2000 الى 2016.

فرضيات البحث:

- استقطاب الاستثمارات الأجنبية من طرف الدولة قد يكون من خلال اساليب التحفيز الضريبي.
- الاعفاءات، التخفيضات والتسهيلات الضريبية من الحوافز التي قد تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- من الممكن ان تكون التحفيزات الضريبة احدى الوسائل المؤثرة لرفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو الجزائر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إظهار مدى فعالية التحفيزات الضريبية في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى معرفة ما يقدمه الإستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف وماهي السياسات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

أهداف البحث:

- تتجلى أهداف البحث فيما يلي:
- محاولة تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر بأشكاله ومحدداته.
- معرفة السياسات الضريبية و الأنظمة الضريبية.
- محاولة إظهار التحفيز الضريبي في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

حدود البحث:

- يمكن تقسيم حدود بحثنا إلى ثلاث اجزاء:
- الحد الموضوعي: يدور موضوع بحثنا حول دور التحفيزات الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- الحد الجغرافي: تدور الدراسة حول الجزائر.
- الحد الزمني: حددت فترة الدراسة من سنة 2000 الى سنة 2016.

مبررات ودوافع إختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع: التعرف على أثر التحفيزات الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على المنهج الوصفي في التطرق لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الضريبية والنظم الضريبية والحوافز الضريبية ، في حين إعتدنا على المنهج التحليلي والإستنباطي في الجانب العلمي بتحليل المعطيات الإحصائية الضريبية وتوضيح دورها في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أما أدوات البحث فقد اعتمدنا على الإحصائيات والتقارير المتعلقة بالبحث والتي تم الحصول عليها من مختلف الهيئات الرسمية إلى جانب القوانين والتشريعات الضريبية المختلفة.

الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى: نشيدة معزوز سنة 2005، مذكرة ماجستير بعنوان "دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات".

وقد تم التوصل الى ان الحوافز الجبائية لا تشكل في حد ذاتها عاملا فاصلا في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة فهناك عوامل اخرى تشكل في مجملها البيئة الاستثمارية الا انه لا يمكن اغفال دور الحوافز الجبائية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

- الدراسة الثانية: رضاني لعلا سنة 2002، رسالة ماجستير بعنوان "اثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الاصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر".

وقد تم التوصل الى ان التحفيزات الجبائية في ظل الاصلاحات الاقتصادية لم يكن لها تاثير كبير على جلب الاستثمارات الاجنبية.

- الدراسة الثالثة: الباحثان إبراهيمي مهدي و بن شريف الجمعي سنة 2017 ، مذكرة ماستر بعنوان "دور التحفيزات الجبائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر في الفترة 2011-2015".

وقد تم التوصل إلى أن التحفيزات الجبائية لم يكن لها أثر كبير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حيث كان هناك تذبذب و إنخفاض في حجم التدفقات الواردة.

مساهمة البحث:

يتناول البحث دور التحفيزات الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر من خلال التطرق إلى الإستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الضريبية وأهم التحفيزات الضريبية الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة تحليل الأثر الموجود بين التحفيز الضريبي والإستثمار الأجنبي المباشر.

صعوبات البحث:

- نقص الإحصائيات وتضاربها في مجال البحث.
- كثرت التعديلات التي طرأت على قوانين الإستثمار مما صعب علينا عملية الإسقاط.

خطة ومحتويات البحث:

للإحاطة بجوانب الموضوع وإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المنبثقة منها يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى الإستثمار الأجنبي المباشر من مفهوم ومحددات وأشكال إضافة إلى إيجابيات وسلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد تم التطرق إلى تحديد الجوانب المتعلقة بالسياسة الضريبية والنظام الضريبي وكذلك إلى ماهية التحفيز الضريبي وفاعليته في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فقد تم التطرق فيه إلى الإصلاح الضريبي في الجزائر وتشريح مناخ وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتبيان الأثر ما بين التحفيز الضريبي والإستثمار الأجنبي المباشر بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة.

الفصل الأول:

عموميات حول الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: تفسيرات الإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

المبحث الثالث: تأثيرات الإستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الأول:

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر رؤوس الأموال، إضافة إلى الدور المهم و الحيوي الذي يلعبه نظريا في الرفع من القدرات الانتاجية لاقتصاديات الدول المضيفة، و زيادة معدلات التشغيل بالإضافة الى نقل التكنولوجيا الحديثة، هذه المزايا تشجع الدول المضيفة على استقطاب رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها من خلال تحسين مناخ الاستثمار و تقديم الحوافز و الامتيازات الجبائية و غيرها الجالبة لها.

و من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته؛

المبحث الثالث: تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

ان الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع بتاتا كونه ظاهرة اقتصادية أساسية نالت و ما زالت تتال قدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين و رجال الاعمال، و كذلك الدول المتقدمة أو النامية بما فيها الدول العربية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المطلب سنشير الى مختلف التعاريف التي اعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نقوم بتقديم تعريف عام له مع استنتاج بعض الخصائص الممكنة من خلال التعريفات المقدمة.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الهيئات و المنظمات الدولية

يمكن تعريفه من وجهة نظر بعض الهيئات و المنظمات الدولية كالآتي:

1- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي بأنه مباشر اذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من الاسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة.¹

2- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD):

تعرف هاته الهيئة الاستثمار الأجنبي المباشر على انه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد، تعكس تلك العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في ادارة أصوله و الرقابة عليها، و قد يكون المستثمر شخصاً طبيعياً أو معنوياً.²

3- تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE):

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة، و ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي و الذي قد يكون فرداً أو شركة أو مؤسسة، و الذي له الحق في ادارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه.³

¹ عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، دور الاستثمار المباشر في التنمية الاقتصادية، دار حميد للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة 1، 2014، ص 33.

² حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 69-70.

³ باسم حمادي الحسني، الاستثمار الأجنبي المباشر FDI عقود التراخيص النفطية و أثرها في تنمية الاقتصاد، ص ص 17-18.

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين

1- تعريف عبد السلام أبو قحف:

ان الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمار في المشروع المعني، هذا بالإضافة الى القيام بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة في الادارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار.¹

2- تعريف نزيه عبد المقصود مبروك:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يملكه و يديره المستثمر الأجنبي و هذا راجع الى ملكيته الكاملة له أو ملكيته لنصيب منه يكفل له حق الادارة.²

3- تعريف فريد النجار:

عرفه بأنه السماح للمستثمر من خارج الاقليم بتملك أصول ثابتة و هذا من أجل التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، و بمفهوم اخر تأسيس شركات أو الدخول في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي يقوم به المستثمر خارج الاقليم أو الحيز الجغرافي الذي ينتمي اليه، و ذلك بشكل مشترك أو بشكل كامل و هذا من أجل تحقيق العديد من الأهداف و المصالح الاقتصادية المختلفة.

و يمكن اعطاء تعريف اخر و هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها و يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، اما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشراكه في رأس المال المشروع بنصيب يبرر له حق الادارة، ولا شك ان هذه هي الوسيلة التمويلية الوحيدة التي تسعى اليوم الى جذبها كافة الدول النامية، و يكفي للتحقق أن تضطلع على القوانين الخاصة التي اصدرتها معظم الدول النامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الهيئات المتخصصة التي اقامتها تلك الدول لتهيئة المناخ المناسب والتغلب على المعوقات الادارية و الاجرائية التي قد تواجه المستثمر الأجنبي، و ذلك لجذب أكبر حجم ممكن من حركة رؤوس الأموال العالمية.⁴

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية مصر، 2003، ص ص 366-367.

² نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي الاسكندرية مصر، 2007، ص 31.

³ فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

⁴ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2004، ص 211.

و مما سبق نستخلص بعض الخصائص الآتية:¹

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عمولات أجنبية تساهم في سد فجوة الصرف الأجنبي.
- ينتج عنه منافع اجتماعية تفوق المنافع التي تعود على المستثمر الأجنبي نفسه.
- تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الى ارتفاع أذواق المستهلكين و تطوير أنماطهم الاستهلاكية.
- قدرة تعيين و مكافئة المستثمر الأجنبي للعاملين طبقا لكفاءتهم أكبر من قدرة غالبية حكومات الدول النامية.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول المتقدمة الى استهداف مصلحتها أو رسم سياستها الخارجية العسكرية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية، و بالتالي فان هذه الدول حين تقدم على تصدير رؤوس الأموال و الخبرات في شكل استثمارات طويلة الأجل داخل الدول الأخرى، الا أن كلا الطرفين يسعى الى تحقيق أهداف خاصة به، و فيما يلي عرض لمختلف دوافع كل من المستثمر الأجنبي و البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: دوافع الدول المضيفة

من أهم الدوافع التي تسعى اليها الدول المضيفة ما يلي:²

- جذب الاستثمارات الدولية.
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
- توظيف عوامل الانتاج المحلية.
- احلال الانتاج المحلي محل الواردات.
- تحقيق تقدم اقتصادي.
- تحسين مركز التنافس للدولة.
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.
- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية و غير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تنمية التجارة الخارجية.

¹ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص ص 214-219.

² فريد النجار، مرجع سابق، ص 36.

الفرع الثاني: دوافع المستثمر الأجنبي

يمكن تلخيص دوافع المستثمر الأجنبي فيما يلي:¹

- الدافع الأول: الدافع التاريخي و السياسي حيث أن معظم الدول النامية كانت تشكل مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى.
- الدافع الثاني: و الذي يتعلق بأسواق الدول النامية الواعدة.
- الدافع الثالث: امتلاك الدول النامية للموارد الأولية من مناجم الحديد و الصلب و الفوسفات و منابع البترول و الغاز، هذه الأخيرة تجذب المستثمر الأجنبي خاصة الشركات العملاقة كون هذه الدول تمثل مواقع هامة للاستثمار.
- الدافع الرابع: الاستفادة من حفظ تكاليف النقل، اليد العاملة الرخيصة الى جانب التسهيلات الجمركية.
- الدافع الخامس: الاستفادة من مختلف الحوافز و التسهيلات المقدمة المنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و التي يتم تبنيها من طرف الدول النامية.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر الى عدة أشكال، و يمكن أن تكون هذه الأشكال مرتبطة بعنصر الملكية أو غير مرتبطة بها، و هذا ما سنحاول تبيانه في الاتي:

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية

من حيث ملكية المستثمر الأجنبي يمكن أن يأخذ الأشكال الآتية:

أولاً: الاستثمار المشترك

هو ذلك الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر، و هذه الشراكة تكون دولية النشاط تحدث في شكل مشروع اقتصادي.

و قد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) الاستثمار المشترك على أنه اتحاد بين

مشروعين أو أكثر تحت غطاء قانوني مستقل بنشئه و يديره المشاركون للقيام سويًا بنشاط مشترك.²

هذا النوع من الاستثمار له مزايا و عيوب من وجهة نظر الدول المضيفة يمكن صياغتها كالتالي:³

¹ غالم عبد الله، العولة المالية و الأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ص ص 178-179.

² عبدالرزاق حمد حسن الجبوري، مرجع سابق، ص ص 40-41.

³ عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة الجامعة، الاسكندرية مصر، 2003، ص ص

1- مزايا الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة

نلخصها كما يلي:

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية.
- خلق فرص أخرى للعمل و ما يتبعها من منافع أخرى.
- تحسين ميزان المدفوعات و جلب العملة الصعبة.
- تنمية القدرات الفنية للمدراء و خلق علاقات مع الدول المضيفة.

2- عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة

نلخصها كما يلي:

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة اذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.
- المنافع المذكورة متعلقة بمدى توفر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد و توفر القدرة الفنية و الادارية و المالية في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول النامية.
- دور الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأس المال الأجنبي و تحسين ميزان المدفوعات يعتبر أقل بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل.
- احتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني قد يؤدي الى صغر حجم المشروع، فيحتمل أن تقل اسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدول المضيفة مثل زيادة فرص التوظيف و اشباع السوق المحلي.

ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالشكل الكامل للمستثمر الأجنبي

هذا النوع من الاستثمارات هو الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث يتم انشاء مشروع للإنتاج و التسويق من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، و ذلك بقيام المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها من دراسة الجدوى الاقتصادية و التقنية للمشروع دون تدخل الدولة المضيفة، ثم القيام بالأعمال الهندسية و جلب الخبراء و التقنيين و الاداريين و الآلات و القيام بالإشراف على انجاز المشروع ثم مباشرته بالنتاج و التسويق دون مشاركة الطرف المحلي.¹

هذا النوع له مزايا و عيوب من وجهة نظر الدول المضيفة²:

¹ باسم حمدي الحسن، مرجع سابق، ص 25.

² عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص ص 22-23.

1- مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل بالنسبة للدول المضيفة

نذكرها كالاتي:

- زيادة حجم تدفقات العملة الصعبة الى الدول المضيفة.
- كبر المشروع يؤدي الى اشباع حاجات أكثر للمجتمع المحلي.
- احتمال تحسن في ميزان المدفوعات اذا كان هناك فائض للتصدير أو التقليل من الواردات.
- وجود جهاز جيد يقوم بالتحديث التكنولوجي على نطاق كبير يتناسب مع متطلبات و خصائص التنمية بالدول المضيفة.

2- عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل بالنسبة للدول المضيفة

- عيوب هذا الشكل من الاستثمار هو أنه يؤدي الى التبعية الاقتصادية و الاحتكار لهذه الشركات،
- اضافة الى الاثار السلبية المترتبة عن الصعيدين المحلي و الدولي خصوصا مع تنامي احتمالات سيادة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة.

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة

- المنطقة الحرة هي التي تقع داخل حدود الدولة و التي تسمح بدخول الواردات اليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، و بعد اجراء التعديلات على المنتجات تقوم بإعادة تصديرها، حيث أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الأهداف التي تسعى اليها الدولة المضيفة عند انشاء المنطقة الحرة.¹

رابعا: مشروعات أو عمليات التجميع

- هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم من خلالها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، و في معظم الأحيان و خاصة في الدول النامية تقدم خبرة الطرف الأجنبي الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و التجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي يتفق عليه.²

- و في هذا الخصوص تجدر الاشارة الى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.

¹ باسم الحمدي الحسن، مرجع سابق، ص 27.

² عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص ص 490-491.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي غير المرتبط بعنصر الملكية

يمكن تناول أشكال هذا النوع كما يلي:¹

أولاً: عقود التراخيص

عبارة عن اتفاق بين شركة متعددة الجنسيات و المستثمر الوطني، بموجب هذا الاتفاق تقوم هذه الشركة بالتراخيص و منح الموافقة للمستثمر الوطني سواء قطاع عام أو خاص باستخدام الابتكار التكنولوجي مقابل ربح نقدي.

ثانياً: عقود تسليم المفتاح

عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي و الوطني حيث يقوم الطرف الأجنبي بإقامة المشروع الاستثماري و الاشراف عليه حتى نهايته و بداية التشغيل، ثم بعد ذلك يتم تحويل المشروع الى الطرف الوطني و هذا النوع يمتاز بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف و أتعاب الطرف الثاني.

ثالثاً: عقود الادارة

هو عقد بين البلد المضيف و شركات معينة، بموجب هذا العقد يتم منح البلد المضيف جهات ادارية أو ادارة شركات معينة مشهود لها بالكفاءة الادارية لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح.

رابعاً: التعاقد من الباطن

عبارة عن عقود امتياز أو انتاج أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي و هنا الاتفاق بين شركتين أو فرع لهما على أن يقوم أحد الأطراف بإنتاج و توريد أو تصميم المنتجات أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول و التي تستخدم في انتاج منتوجاته النهائية و بعلامة تجارية.

¹ عبد الرزاق حمد حسن الجدي، مرجع سابق، ص ص 44-46-48.

الجدول رقم (1): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع الملكية

الاستثمار المرتبط بعنصر الملكية	الاستثمار الذي لا يرتبط بعنصر الملكية
<p>1- الاستثمار المشترك: و يقوم بإنفاق الطرف المحلي مع الطرف الأجنبي لتنفيذ مشروع ما برأس مال مشترك و كذلك المشاركة في الادارة و التسويق و غيرها و تفضله الدول المضيفة لأمر تتعلق بعدم كفاية الموارد المحلية و لكسب الخبرة و الكفاءة و غيرها.</p> <p>2- الاستثمار المملوك بالكامل: و بموجبه تقوم الجهة الناقلة للاستثمار بكامل العملية الاستثمارية في البلد المضيف حتى المباشرة بالإنتاج و التسويق دون أي مشاركة من الطرف المحلي.</p> <p>3- الاستثمار في المناطق الحرة: و هي مناطق محددة جغرافيا تقع ضمن حدود دولة ما تسمح بدخول الواردات اليها دون قيود تذكر، الهدف منه تشجيع دخول الاستثمار الأجنبي و الاستفادة منه في خلق فرص عمل جديدة و تطوير الصناعة المحلية.</p> <p>4- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع: هو اتفاق مبرم بين طرفين أحدهما محلي و الآخر أجنبي، يتعهد الثاني بتزويد الأول بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا و قد تصاحبه في بعض الحالات تقديم الخبرة و المعرفة و غيرها.</p>	<p>1- عقود التراخيص: و بموجبه تصرح الشركة الأجنبية للمستثمر المحلي باستخدام خبرة فنية، براءة اختراع، نتائج أبحاث.. الخ في مشروع ما مقابل عائد يتم الاتفاق عليه بينهما.</p> <p>2- التعاقد من الباطن: يتم بين وحدتين انتاجيتين يقوم بموجبها مقاول الباطن بإنتاج أو توريد أو تصدير قطع غيار و المكونات الأساسية الخاصة بسلعة للطرف الاخر الأصيل و الذي يستخدمها في انتاج السلعة بصورة نهائية و علامتها التجارية.</p> <p>3- عقود تسليم المفتاح: و بموجبه تقوم الشركة الأجنبية بتسليم المشروع كاملا و وفقا للمعايير المتفق عليها للطرف المحلي الذي يقوم بدفع أتعاب الأول مقابل ما قدمه من مستلزمات و تجهيزات و غيرها، و قد يمتد العقد لفترة حتى يتمكن الطرف المحلي من ادارة مشروعه و بشكل مستقل.</p> <p>4- عقود المشاركة في الانتاج: و بموجبه يقوم المستثمر بتنفيذ مشروع ما مقابل حصة معينة في انتاجه و لفترة زمنية متفق عليها بين الطرفين.</p> <p>5- عقود الادارة و التسويق: و هي الأخرى تتضمن مجموعة من الترتيبات و الاجراءات القانونية و التي بموجبها تقوم الشركة الأجنبية بإدارة جزء من عمليات المشروع الاستثماري في البلد المضيف للاستفادة منه في الجانب الاداري و التسويقي و لقاء عائد مادي معين.</p>

المصدر: حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص 75-76.

المطلب الرابع: أهداف و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى الاستثمار الاجنبي المبشر الى تحقيق مجموعة من الاهداف ، و من خلالها تبرز اهميته بالنسبة لجميع الاطراف المالكة أو المضيفة :

الفرع الاول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر الأجنبي الى تحقيق أهدافه الخاصة و هكذا الحال بالنسبة للدول المضيفة ، و سيتم ايجاز بعض هذه الأهداف فيما يلي:

أولاً: أهداف المستثمر الأجنبي

- يوظف المستثمر الأجنبي أمواله سعياً إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:¹
- تحقيق العائد الملائم: يهدف المستثمر الأجنبي من توظيف أمواله إلى تحقيق عائد ملائم و ربحية مناسبة و ذلك بغية الاستمرار في المشروع، فصاحب الاستثمار عند عجزه عن تحويل مشروعه الاستثماري مايا سيدفع به للتوقف و التصفية بحثاً عن مجال آخر أكثر فائدة، فهمة الوحيد هو الربح و الابتعاد عن الخسارة.
 - المحافظة على رأس المال الأصلي: و يكون ذلك اذا لم يحقق المشروع خسارة، و يجب على المستثمر الأجنبي المفاضلة بين المشاريع و التركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة و الربح.
 - ضمان السيولة اللازمة: النشاط الاستثماري يحتاج إلى تمويل وسيلة جاهزة و شبه جاهزة لمواجهة التزامات العمل، لا سيما المصروفات اليومية تجنباً للعسر المالي الذي قد يتعرض له المشروع.

ثانياً: أهداف الدول المضيفة

يمكن القول أن أهداف الدول المضيفة لا تتطابق مع أهداف المستثمر الأجنبي و من أهداف الدول المضيفة:²

- السعي إلى زيادة فرص العمل و هذا من خلال فرض شروط معينة على الاستثمارات الأجنبية الواردة.
- البحث عن تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب و تنمية القوى العاملة.
- تشجيع الاستثمار المحلي على المشاركة.
- العمل على زيادة الصادرات و الحد من الواردات.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

في ضوء المفهوم السابق للاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله المختلفة تبرز لنا أهمية هذا الاستثمار و دوره في التنمية و ذلك من خلال:³

- امداد الدول النامية بجزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها و النادرة في هذه الدول و ذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، و تشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الادارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً.

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، الاسكندرية مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص 13.

² عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 370.

³ أميرة حسب الله مجد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص 20-21.

- المساهمة في خلق فرص العمل و في رفع انتاجية هذا العنصر و بالتالي الحد من مشكلة البطالة.
 - رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و من خلال جذب المدخرات المحلية الى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، و بالتالي ارتفاع عوائد الملكية و هو ما يدفع بدوره الى زيادة المدخرات و بالتالي الاستثمارات.
 - انتشار الاثار الايجابية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية و الخلفية التي تربط أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية.
 - تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل في زيادة التدفقات و رؤوس الأموال نحو الدول المضيفة و في تقليل عجز المدفوعات.
- و بالرغم من هذه المزايا للاستثمارات الأجنبية المباشرة فان لها بعض المساوئ، منها أن الاستثمار لا يلعب دورا في بناء قاعدة تكنولوجيا وطنية في الدول التي يتجه اليها.

المبحث الثاني: تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

سنحاول خلال هذا المبحث التطرق الى النظريات المفسر لحركة و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، و كذا العوامل المتحكمة فيه:

المطلب الأول: تفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر منها النظريات المفسرة التقليدية و منها النظريات المفسرة الحديثة، و التي سنحاول أن نذكرها بنوع من الاختصار:

الفرع الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

فسرتها النظريات التالية:

أولاً: النظرية الكلاسيكية

هذه النظرية تفسر حركة رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي المباشر قياساً على حركة التجارة الدولية و المال، و أن رأس المال سيتدفق الى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد.¹ و يفترض الكلاسيك أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الكثير من المنافع، غير أنها تعود في أغلبها على الشركات متعددة الجنسيات، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مباراة من طرف واحد و الفائز بنتيجتها دائماً هي الشركات متعددة الجنسيات وليس الدول المضيفة، و تقوم وجهة نظرهم على الكثير من المبررات منها:²

- صغر رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز أهمية هذا النوع من الاستثمار.
- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المحققة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- أن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسية قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة.
- وجود الشركات متعددة الجنسية يؤدي إلى اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بهيكل توزيع الدخل من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة مقارنة بنظيراتها من الشركات الوطنية.
- يترتب على وجود الشركات الأجنبية خلق التبعية السياسية و الاقتصادية.

¹ عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، مرجع سابق، ص 50.

² عمرو حامد، ادارة الاعمال الدولية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 1999، ص 58.

ثانيا: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة الى نقص العرض فيها، و امانا منها بأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافستها و مجاراتها تكنولوجيا أو ماليا أو اداريا.¹

و يعود الفضل في صياغتها للاقتصادي الكندي هايمر عام 1960، حيث يرى أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، وأن الشركات تستثمر بالخارج فقط في ظل تمتعها بخصائص لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق (عدم كمال السوق) تمنع هذه الشركات المحلية من الحصول على الميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية مثل التكنولوجيا، التميز الإداري والضريبي ... الخ.

و أوضح هايمر أن أهم عنصر لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم عوائدها اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، كما أوضح أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن فقط رأس المال ولكن يتضمن أيضا التكنولوجيا الإدارية، فنظرية عدم كمال السوق توضح أن الشركات تسعى للبحث عن فرص بالسوق الخارجي وأن قراراتها للاستثمار بالخارج تتم وفقا لاستراتيجياتها لتعظيم قدراتها الخاصة حتى لا يتقاسمها الآخرون في الدول الأجنبية.²

ثالثا: نظرية الميزة الاحتكارية

ترتكز هذه النظرية على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ على قدرات خاصة بشأن تقييمها و نشاطها في الدولة الأم، و عند استحوادها على تلك القدرات أو المميزات في بلدها الأم، يكون هناك حافز لدى الشركة بتوسيع نشاطها لأسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.³

الفرع الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

فسرتها النظريات التالية:

أولا: نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على تقليل المخاطرة التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر و تتم مواجهتها

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 393.

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة 1، 2007 ص 42.

³ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 42.

من خلال توزيع الأنشطة، و بالنسبة لعوائد الاستثمار فهي تختلف من بيئة استثمارية لأخرى و استراتيجية تنويع المحفظة الاستثمارية للاستثمانيين.¹

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

هذه النظرية تقدم تفسير التغير في السلوك الاحتكاري للشركة، و اتجاهها الى الانتاج في الدول الأجنبية للاستفادة و التمتع بفروق تكاليف الانتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة.

تعزى هذه النظرية إلى الاقتصادي ريموند فيرنون (Raymond Vernon)، الذي حاول تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الشركات متعددة الجنسيات التي تتمتع بميزة احتكارية في مجال التكنولوجيا، بالإضافة إلى توضيح أسباب انتشار الاختراعات في الدول المضيفة، ولكي نفهم دورة حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي مرت بها كما يلي:²

1- مرحلة الظهور:

ويتم خلالها إدخال منتج جديد إلى السوق بتكاليف مرتفعة، حيث تقاد حملات إعلانية مكثفة بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة، فالدول التي تمتلك الشروط اللازمة للابتكار كالتكنولوجيا العالية والموارد البشرية المؤهلة، واتساع السوق الداخلي، كل ذلك يمكنها من ابتكار منتج جديد يتم تسويقه داخليا ويكون حجم هذا المنتج أكبر من الطلب المحلي عليه، وبالتالي البحث عن أسواق خارجية لتصديره.

2- مرحلة النمو:

وخلال هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة، ويقبل الأفراد على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة بامتلاك ميزة السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، فتصدر المنتج إلى الخارج بداية بالأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، فيزيد الطلب في الأسواق الخارجية، وتواصل الشركة تحسين جودة المنتج باستخدام طرق نمطية حديثة وبالتالي مضاعفة كميات الإنتاج والاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي.

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 402.

² علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص 165-168.

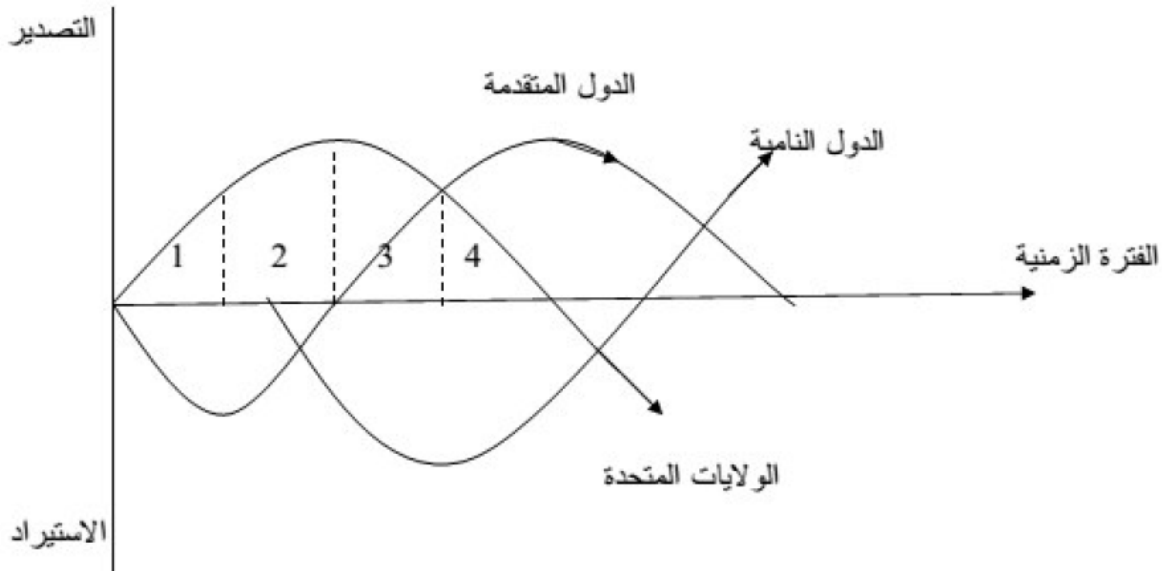
3- مرحلة النضج:

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والدولي بنجاح، حيث تصبح الدول المتقدمة قادرة على إنتاج المنتج من خلال امتلاكها للتكنولوجيا اللازمة ومختلف الإمكانيات الأخرى، بالإضافة إلى تركيز المستهلك على مستوى جودة المنتج والتأكد من أن ثقته به ما زلت بدون تغيير سلعه. وتعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها حيث تبدأ بتطوير استراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية.

4- مرحلة الانحدار:

تتميز بانتشار التكنولوجيا في مختلف الدول، وتتنخفض صادرات الدول المخترعة من هذا المنتج بسبب المنافسة الشديدة، وتغيير ولاء المستهلكين فتعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، وتحاول إجراء بعض التغييرات على شكل المنتج، بهدف البقاء في السوق أطول فترة ممكنة.

الشكل رقم (1): دورة حياة المنتج



المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 401

ثالثا: نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية

هذه النظرية مأخوذة من التجربة اليابانية التي تحث على التدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

أدى ذلك الى تطوير الشركات اليابانية لمهارتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدولة المضيفة من قوى عمل و مهارات استثنائية و نظام انتاجي قوي.¹

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر من أهم النقاط التي يركز عليها المستثمر الأجنبي في اختياره للدولة التي سيقوم فيها بالاستثمار، و قد أثبتت التجربة أن المستثمرين الأجانب يفضلون البلدان التي ميز باستقرار سياسي و اقتصادي و قانوني، و أن الأسواق المفتوحة و قلة اللوائح التنظيمية و تسهيلات البنية الأساسية الجيدة و انخفاض تكلفة الانتاج تمثل محددات أساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية و الحفاظ عليها، و هذا ما سنراه فيما يلي:

أولاً: المحددات الاقتصادية

المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر متمثلة في حجم السوق و امكانية الوصول اليه، فالسوق ذو الحجم الصغير لا يشجع على الاستثمار الا اذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، و الحجم يعتمد على المساحة و عدد السكان و القوة الشرائية للمواطنين، و يعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي و معدلات النمو، و قد كانت سببا في بروز مجموعة الاقتصاديات النامية الناشئة و زيادة مقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية باتجاهها على اعتبار أن معدلات نمو الناتج المحلي دليلا على الاستقرار الاقتصادي للبلد.

و المستثمر الأجنبي معرض الى مخاطر مختلفة في أسواق البلدان المضيفة و خاصة النامية منها مخاطر الصرف و تقلبات اسعاره اضافة الى معدلات الفائدة التي تلعب دورا مهما في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.²

ثانيا: المحددات السياسية و الاجتماعية

هي محددات ذات صيغة خاصة تختلف عن المحددات الخاصة بالطلب و عناصر الانتاج المساعدة و الهياكل الأساسية و غيرها من المحددات الهيكلية أو الادارية أو المالية.

¹ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 58.

² فريد النجار، مرجع سابق، ص 8-20.

و على الرغم من العلاقة القوية التي تربط المحددات السياسية و الاجتماعية ببعضها البعض، الا أن وجود أحدهما لا يتطلب بالضرورة وجود الأخرى، و تشمل هذه المحددات على المحددات السياسية التي ترتبط بالاستقرار السياسي في المجتمع و تعمل على توفير المناخ الملائم للاستثمار خاصة الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، و كذلك العوائق المؤسسية و التي يؤدي وجودها الى صعوبة عمل المشروعات الاقتصادية و أدائها حتى مع توقع معدل عائد كان على رأس المال بالإضافة الى المحددات الثقافية و الاجتماعية.¹

و كذلك فان النظام السياسي الي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية كتوفير الأمان لرأس المال الوطني و الأجنبي و الالتزام بنصوص الدستور و القانون معا، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان و بذلك يستثمر أمواله في تلك الدولة.²

ثالثا: المحددات القانونية

بالإضافة الى المحددات السياسية و الاقتصادية فهناك المحددات القانونية و تشمل ما يلي:

- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات و تحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه، و القطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها.
- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية و التي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم و نزع الملكية و المصادرة و التجميد و الحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب و الاضطرابات الداخلية، و كذلك الحماية ضد مخاطر عدم حويل الأرباح و الأصل الرأسمالي.
- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية و درجة الكفاءة في التطبيق، و كيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين و الجهات الحكومية.

¹ عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، مرجع سابق، ص ص 72-73.

² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص ص 90-91.

المبحث الثالث: تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر

ان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر فقط في كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق بل يتعداه ليكون حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها و بين من يستقبلها، و عليه سوف نستعرض كل من ايجابيات و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بالنسبة للدول المضيفة و كذلك بالنسبة للدول المصدرة له.

المطلب الأول: تأثيراته على الدول المضيفة

أولاً: ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

و هي على النحو التالي:¹

- يمكن من سد الفجوة الادخارية، أي تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي الى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد غير مكلف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات الدولية.
- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي الى اعطاء الى اعطاء امكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات اضافية أو تكميلية تمس هياكل كالصناعات القاعدية و القطاعات الانتاجية الأخرى المختلفة.
- اكتساب قدرة أكبر على الانتاج مع تخفيض تكاليفه لبعض الاستثمارات المحلية.
- وسيلة لنقل التكنولوجيا، و لهذا يتم اقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم من جهة، و من جهة ثانية اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج و المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي الى خلق قيمة مضاعفة أكبر.
- جلب العمالة المؤهلة و كذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل و كذلك الفعالية الاقتصادية، كما يستفاد من تقنيات التسيير الفعال.

ثانياً: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

و هي على النحو التالي:²

- عندما يصل الاستثمار تقريبا الى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية الى الخارج بالإضافة الى الاستنزاف الحقيقي للاحتياطيات من العملات الأجنبية أحيانا، و كذلك خروج الأموال بصيغة أرباح.

¹ د. غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 174.

² د. غالم عبد الله، مرجع سابق، ص ص 175-176.

- قد يؤدي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة له الى عرقلة الصناعات المحلية و ربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة، مما يؤدي حتما في المستقبل القريب الى انهيارها و زوالها و بالتالي بلوغ مستوى الاحتكار من قبل الأجانب و السبب في ذلك كونهم يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتردها المنافسون المحليون.
- لا تلائم المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات و المواصفات من جهة، و من جهة أخرى قد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيفة رأس المال قليلة العمالة مما يؤدي الى زيادة حدة البطالة عوض تخفيفها.
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أدوات الضغط السياسي والاقتصادي التي تسلب الدولة المستثمر فيها الكثير من مقومات سيادتها الوطنية، سواء فيما يتعلق بمواقفها الدولية أو التدخل في شؤونها الداخلية ما يتماشى ومصالحها الوطنية.

المطلب الثاني: تأثيراته على الدول المستثمرة

أولاً: ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المستثمرة

- تستفيد الدول القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر من عدة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:¹
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على دخول الأموال على المدى المتوسط و الطويل و ذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة و التي يتم تحويلها الى الدول المصدرة له.
- استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة و خاصة الدول النامية، و بالتالي ضمان التمويل و تغطية الحاجة اليه خدمة لاقتصاداتها.
- استغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به.
- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج الى جانب استغلال سعة الأسواق التابعة له أين سيتم احتكارها و السيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير و المتوسط.
- الحصول على الامتيازات الاغرائية التي تقدمها الدول المضيفة له و المتمثلة على سبيل المثال في الامتيازات الضريبية و الجمركية.

ثانياً: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المستثمرة

من بين السلبيات ما يلي:²

¹ د. غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 175.

² د. غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 176.

- الأقطار الغير تجارية و المتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجمركية، عمليات المصادرة، التأميم، كل هذه العمليات تنجم عن عدم الاستقرار السياسي.
- اذا حدث تضخم نقدي في الدولة المستثمر فيها سيسبب فقدان العملة لقوتها الشرائية فيترتب عن ذلك خسارة الجهة المستثمرة نسبة معينة من مردود استثمارها في الخارج.
- اذا انخفض سعر صرف الصرف أيضا في الدولة المضيفة سوف تنخفض الفوائد المرجوة من الاستثمار.
- و في الأخير، يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر عامل لصناعة العلاقات بين الدول المضيفة و الدول القائمة به و ذلك لما تتمتع به من عدة مزايا بين الطرفين، لكن تبقى له عيوب، الأمر الذي يدفع بالأطراف الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للتخفيف من تلك العيوب و الاستفادة أكثر من المزايا.

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل الاطار المفاهيمي العام للاستثمار الاجنبي المباشر، حيث عرفنا ان الاستثمار الاجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج يعود بالنفع على الدول المضيفة و على المستثمر الاجنبي، فكل طرف له دوافع واهداف يسعى اليه. و يصنف الاستثمار الاجنبي المباشر الى عدة أشكال اما مرتبطة بعنصر الملكية أو غير مرتبطة بها.

ولقد تعددت النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر منها التقليدية والحديثة التي حاولت ان تقدم تفسيراً مقنعاً لدوافع قيام ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر بما في ذلك المضمون والانتقادات الموجهة لكل منها.

والاستثمار الاجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها و بين من يستقبلها ، تحدث تبعا لذلك تأثيرات ايجابية وسلبية على كل من البلد المضيف والمستثمر الاجنبي كل من زاوية مصلحته.

الفصل الثاني:

طبيعة العلاقة بين التحفيزات الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: الإطار النظري للضرائب والسياسة الضريبية

المبحث الثاني: ماهية التحفيز الجبائي

المبحث الثالث: تحليل الأثر ما بين التحفيز الضريبي وتدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد:

تعد الضريبة في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية للدولة الحديثة أداة من أدوات السياسة المالية، فلم يعد الغرض الأساسي من فرضها كما كان هو الحال منذ القدم يقتصر على تحصيل الموارد المالية اللازمة، بل اتسعت أهدافها حالياً ليصبح لها دور مهم في الحياة الاقتصادية. و حقيقة قد ازدادت أهمية الضريبة كمصدر رئيسي في التمويل في الوقت الحاضر، بسبب زيادة تدخل الدولة وبالتالي زيادة نفقاتها العامة، لكن ذلك لم يمنع أن تتحول الضريبة من مجرد مصدر لتمويل الإنفاق العام للدولة، لتصبح أداة مؤثرة على الأوضاع الاقتصادية وذلك من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية المرافقة.

ومن ثم أصبحت السياسة الضريبية تلعب دوراً مهماً في إطار كل من السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية، وأصبح للضريبة ثلاثة أهداف رئيسية متكاملة هي الهدف المالي، الاجتماعي والاقتصادي. في جانب آخر فإن الدولة و من خلال سعيها الى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها تبحث عن استقطاب مصادر تمويلية إضافية بالأخص حينما تقترن بنقل للتكنولوجيا و الخبرة الفنية و الدراية التسييرية و توفير مناصب الشغل.

و هنا يظهر الدور الاقتصادي للضريبة بصورة جلية، حيث تعتبر التحفيزات الجبائية من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدول ومنها الجزائر لدعم اقتصادها وتنويع مداخلها من جهة، و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة رفقة فوائدها المختلفة من جهة أخرى.

وبغرض الإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بالضريبة والتحفيز الضريبي و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، قسّم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للضرائب والسياسة الضريبية؛

المبحث الثاني: ماهية التحفيز الجبائي؛

المبحث الثالث: تحليل الأثر ما بين التحفيز الضريبي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: الإطار النظري للضرائب والسياسة الضريبية

تشكل الضرائب السند الأساسي لأي سياسة حكومية لما تشكله من أداة لتنظيم المسار المالي والاقتصادي للدول، فهي تشكل إحدى أهم مصادر إيرادات الدولة وتتحكم في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تختلف باختلاف السياسة الضريبية التي تعتمدها الدولة.

المطلب الأول: مفاهيم ومبادئ الضريبة

الفرع الأول: تعريف الضريبة

تتعدد التعاريف التي أوردها الكتاب للضريبة وبرغم ذلك التعدد تبقى الخصائص العامة المستخلصة من تلك التعاريف واحدة، ومن هذه التعاريف نذكر ما يلي:

التعريف الأول: مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل وذلك لتحقيق أهداف المجتمع¹.

التعريف الثاني: تعرف الضريبة بأنها اقتطاع نقدي جبري تجرته الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقا لمقدرتها التكاليفية.²

التعريف الثالث: يرى الأستاذ "ديفرجيه" زيادة في تحديد التعريف الحديث للضريبة أن تضيف عليه على أن الضريبة مبلغ من المال تقتطعه الدولة مباشرة لكي نميزها عن بعض الإجراءات النقدية التي تؤدي إلى اقتطاع غير مباشر من أموال الأفراد كتخفيض قيمة النقود³.

التعريف الرابع: الضريبة هي فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف التابعة من مضمون فلسفتها السياسية⁴.

ومما سبق ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للضريبة بأنها مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة، أي بهدف تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة.

¹ محمد طلبة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص89.

² فتحي أحمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص121.

³ علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، السياحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 2005، ص176.

⁴ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص91.

ويتضح لنا من خلال هذه التعاريف أيضا الخصائص التالية:¹

- **الضريبة فريضة مالية:** تعرف على أنها اقتطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وبما أنها ضريبة مالية فإن ما يتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة النقود، سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي أو عيني.

- **الضريبة تدفع جبرا:** إن صفة الإجبار في الضريبة ذات صيغة قانونية بمعنى أن الإجبار هنا إجبار قانوني وليس معنوي، يوجد مصدره في القانون وليس في إدارة الأفراد أو الدولة وهناك عقوبات تترتب عن عدم دفعها.

- **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم أو بدفع أي فوائد عنها، وبذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم بدفع فوائد عن مبلغه.

- **الضريبة فريضة، بلا مقابل خاص (الضريبة تدفع بدون مقابل):** يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه الضريبة ويدفع المكلف الضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة.

- **الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها:** تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق، ولذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها، وتوفير للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة النفقات وزيادة الأعباء التي تحقق منافع عامة للمجتمع.

الفرع الثاني: المبادئ العامة للضريبة وأهدافها (القواعد)

هناك العديد من القواعد والأهداف الضريبية نذكرها فيما يلي:

فيما يخص مضمون هذه القواعد وضع آدم سميث، أربع قواعد شهيرة للضرائب، ظلت تعتبر زمتا

طويلا، كأنها قواعد مقدسة وهذه القواعد عرفت في كتاب سميث المعروف بثروة الأمم.²

أولا: المبادئ الضريبية

تتلخص كالآتي:

¹ سوزي عدلي ناشر، المالية العامة: النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية، منشورات الجبلي الحقوقية، الإسكندرية، د ط، 2003، ص ص 115-116.

² حسين عورضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة-الموازنة-نفقاتها-واردتها(ضرائب، رسوم)-القروض-الإصدار النقدي-الخزينة دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، د ط، 2015، ص 384.

1- قاعدة العدالة أو المساواة في المقدرة:

من منطلق هذه القاعدة فعلى كل مواطني الدولة أن يساهموا في نفقات الحكومة بقدر ما تسمح به قدراتهم التكليفية، بمعنى تناسباً مع الدخل الذي يتمتعون به تحت حماية الدولة. و تخضع نفقة الحكومة اتجاه أفراد نفس الأمة لنفس منطق مصاريف الإدارة اتجاه الملاك في ملكية كبيرة، الذين يجدون أنفسهم مجبرين جميعاً على المساهمة في هذه المصاريف تناسباً مع الفائدة التي يتمتعون بها في هذه الملكية.¹

2- قاعدة الوضوح و اليقين:

على أي ضريبة مفروضة، أن تكون واضحة معلومة حق العلم، من حيث مقدارها، وموعد دفعها، وكيفية هذا الدفع، حتى تكون الضريبة بعيدة عن التعسف وعن التجاوز، وبذلك لا يجوز للضريبة أن تكون مبهمة قابلة لتأويلات السلطة الإدارية.

فكل ضريبة لا يعرف المكلف بها مقدارها وزمان جبايتها، ومكان دفعها معرفة تامة، تعتبر ضريبة تعسفية وتؤدي لسوء الاستعمال والاختلاس وإرهاق المكلفين ويجب عدم دفعها. ولقد اهتمت التشريعات الضريبية المعاصرة بقاعدة الوضوح و اليقين.²

3- قاعدة الملائمة:

على الضريبة أن تجبى في أكثر الأوقات ملائمة للمكلف بها، وبالكيفية الأكثر تيسيراً له، ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة، كأن تجبى ضريبة الرواتب والأجور من المكلفين في أوقات استلام أجورهم، وتجبى ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية في نهاية الدورة المالية، وعند تحقيق المريح، وتجبى ضريبة ربح العقارات من المكلفين بعد دفع معدلات الإيجار، فالقاعدة الملائمة من أكثر القواعد احتراماً في الأنظمة الضريبية المعاصرة سواء كانت الضريبة مفروضة على الدخل أم مفروضة على الاستهلاك.³

¹ محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005، ص188.

² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2005، ص159.

³ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، نفس المرجع، ص159.

4- قاعدة الاقتصاد في النفقات

بمعنى أن يراعى خفض تكاليف الإجراءات الإدارية الخاصة بالتحصيل، في تعقيد الإجراءات وكثرة الموظفين المنوط بهم التقدير والربط والحجز والتحصيل قد يزيد في قيمة الأعباء المالية عن مقدار الضريبة المحصلة. فمن المعروف حديثاً أن الضرائب حتى يتم تحصيلها تمر بمراحل كثيرة تبدأ بالإقرار المقدم من الممول، ثم فحص هذا الإقرار، ثم ربط هذه الضريبة نهائياً، ثم تبدأ عطية التحصيل وما يتبعها من إجراءات جبرية إذ لزم الأمر.

جميع هذه المراحل وغيرها تحتاج إلى جهاز إداري ضخم، ومع التوسع في هذا الجهاز يخشى على حصيله الضريبة من فقدان أهميتها، فتصبح تكاليف الجباية أكبر من حصيلتها.¹

ثانياً: أهمية الضريبة

لقد انحصر دور الضريبة في الماضي في تمويل نفقات الدولة من خلال قيامها بوظائف والتمثلة أساساً في تقديم خدمات الأمن والاستقرار لكن مع التطور الاقتصادي أصبح للضريبة أهداف أخرى وهي الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية بالإضافة إلى الهدف التقليدي وهو الهدف المالي.

1- الأهداف المالية:

تتمثل في تغطية الأعباء والنفقات العامة للدولة وقدرتها على تحقيق موازنة بين الإيرادات والنفقات وهذا ما يتجلى في الدول النامية التي مازالت تعتمد في مداخنها بصورة واضحة على ما تجنيه من حصيله الضرائب، فالجزائر على غرار بعض الدول النامية أولت اهتماماً كبيراً للضريبة منذ الاستقلال.² و تقوم الدولة وعلى غرار سياستها المالية بتشجيع بعض القطاعات بإعفاءها من الضرائب أو إخضاعها لمعدلات ضريبية منخفضة.

2- الأهداف الاقتصادية:

- ويقصد بها أن الضريبة تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي غير المشوب بالتضخم أو الانكماش لذا تسعى الدولة دائماً إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وتقادي الأزمات الاقتصادية وذلك برفعها أو خفضها حسب الهدف المرجو.

¹ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ط1، 1992، ص46.

² محمد حلمي مراد، الميزانية العامة قواعدها وتطبيقها في بعض البلدان النامية، معهد الدراسات العالمية، بيروت، د ط، 1960، ص34.

- تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب كلياً أو جزئياً ، حماية الصناعات الوطنية ومعالجة ميزان المدفوعات ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد وإعفاء الصادرات من الضرائب كلياً أو جزئياً.

- تخفيض معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من أجل توسيع دائرة الاستثمار.

- استعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية مما يعمل على زيادة الاستهلاك وبالتالي العمل على رفع الطلب الكلي وهذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل.¹

3- الأهداف الاجتماعية:

من خلال الأهداف الاجتماعية التي تسعى الضريبة إلى تحقيقها:

- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد وكذا الحد من الفجوة الموجودة بين الفقراء والأغنياء. وكساد الثروات بأيدي من أفراد المجتمع.

- تعمل الضرائب على تمويل نفقات الخدمات والمساهمة في بناء المرافق ومشروعات الدولة من مستشفيات وطرق ومدارس وتقديم الإعانات للمرضى والمعوقين وكذا المساهمة في المحافظة على الصحة العمومية وذلك عن طريق فرض الضرائب المرتفعة على بعض السلع والمنتجات المضرة بالصحة مثل المشروبات الكحولية والسجائر، في حين تخفض ضرائب منخفضة على السلع الضرورية.²

4- الأهداف السياسية:

- لقد أصبحت الضريبة مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمال الضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة (اليابان، الو.م.أ).

- سياسة التوازن الجهوي في الجزائر مثل منح إعفاءات المستثمرين في مناطق يراد ترفيتها وتتمثل في إعفاء المستثمرين من الضرائب إما على الأرباح أو على الدخل.³

¹ عبد الكريم بركات، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1976، ص17.

² صباح النعوشي، الضرائب في الدول العربية، المركز الثقافي العربي، ط19، ص09.

³ عبد الكريم بركات، مرجع سبق ذكره، ص23.

المطلب الثاني: التنظيم الفني للضريبة

يقصد بالتنظيم الفني للوسائل الفنية المستخدمة في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها الضريبة منذ فرضها حتى تحصيلها.

أولاً: وعاء الضريبة

يقصد بوعاء الضريبة، المال الذي في حوزة الفرد والذي تفرض عليه الضريبة، وجميع الضرائب في الأنظمة الاقتصادية الحديثة وعاءها الأموال، أما الضرائب التي وعائها الأشخاص أو الرؤوس فقد كانت تستخدم في الأنظمة الاقتصادية القديمة.¹

ويمكن تقسم نظام الضرائب على أساس الوعاء إلى ما يلي:²

1- الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال:

تعتبر الضريبة على الأشخاص من أقدم أنواع الضرائب التي استخدمت لحماية الأموال في ظل النظم الاقتصادية البدائية، وقد كانت بمثابة جزية يدفعها كل شخص مقيم في إقليم الدولة ويتساوى جميع الأشخاص بدفعها دون تمييز بسبب الجنس أو الحالة الاقتصادية أو طبيعة النشاط الاقتصادي، الذي يمارسه الأشخاص وتتميز هذه الضريبة ببساطتها وسهولة إدارتها من دون تعقيد، إلا أنها لا تراعي قواعد العدالة لكون جميع الأفراد متساويين في دفع مبلغها على الرغم من اختلاف المركز المالي لكل شخص. أما الضرائب على الأموال فهي تلك الضرائب التي تجعل أموال الأشخاص أساساً لفرض الضريبة وهذا هو الأساس المنطقي والعلمي لوعاء الضريبة، و لأن الضرائب على الأموال تراعي اعتبارات العدالة لتغطي جميع أوجه النشاط الاقتصادي فقد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في فرض الضرائب وبالتالي ظهر نظام الضرائب المتعددة.

2- نظام الضريبة الوحيدة ونظام الضرائب المتعددة:

يقوم نظام الضريبة الوحيدة على أساس فرض الدولة ضريبة واحدة فقط يتحملها الأفراد مرة واحدة في السنة، وعادة تدفع مثل هذه الضريبة عن الأموال الناجمة عن الربح العقاري أو الأرض. ويعتمد حجم هذه الضريبة بشكل أساسي على العلاقة بين حجم الدخل والنفقات وعن طريق هذه العلاقة تتحدد نسبة أو حجم الضريبة الواجب دفعها من قبل كل فرد، وقد نشأت فكرة الضريبة الوحيدة على رأس المال الفرد أو دخله من الربح العقاري أو الأرض خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في كل من

¹ فتحي أحمد نياض عواد، مرجع سابق، ص 140.

² فتحي أحمد نياض عواد، مرجع سابق، ص ص 141-142.

انجلترا وفرنسا. أما بالنسبة للنظام الضرائب المتعددة فقد نشأت في الفترات اللاحقة خلال القرن التاسع عشر وتطورت بشكل منظم خلال القرن الحالي، كنتيجة لزيادة دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زيادة متطلبات الدولة من الأموال لتمويل نفقاتها.

كما كان عجز نظام الضريبة الوحيدة عن توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة وحصر تطبيقه على طبقة معينة من الأفراد بما لا ينسجم وقاعدة العدالة في جباية الضرائب عاملاً أساسياً أيضاً في استخدام نظام الضرائب المتعددة والعزوف عن تطبيق نظام الضريبة الوحيدة.

3- الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

إن تقسيم الضرائب بين مباشرة وغير مباشرة هو تقسيم قديم في علم المالية وأغلب الكتب المالية تعرضت له بكثير من الشرح والتفصيل، وبالرغم من قدمه ما زال يحتفظ بأهميته لأسباب قانونية واقتصادية وحتى اجتماعية كما سنرى.

الضريبة إما تصيب الدخل أو المال بشكل مباشر و إما تصيب المال والدخل أثناء استخدامه في الحصول على السلع والخدمات، وفي هذه الحالة تكون الضريبة غير مباشرة.

والضريبة المباشرة إذن تصيب بشكل مباشر المال أو الدخل الذي تقتطع منه بلا موازنة ولا التواء، أما الضريبة غير المباشرة فإنها تصل إلى المال أو الدخل بطريقة غير مباشرة وذلك أثناء استعماله أو تداوله.¹

ثانياً: سعر الضريبة

هو نسبة مبلغ الضريبة إلى الوعاء الخاضع لها أي أنه ذلك المبلغ الذي تقتطعه الضريبة من المال أو الأموال الخاضعة لها.

وسعر الضريبة عادة محدد ويعبر عنه بنسبة مئوية، فيقال أن سعر الضريبة المعنية هو 5% أو 10% بالنسبة للوعاء وعندما يكون سعر الضريبة محددًا يمكن أن يأخذ شكلاً تنازلياً وفي هذه الحالة يقال أن الضريبة تنازلية.

وبشكل عام يختلف شكل وسعر الضريبة من دولة إلى أخرى وباختلاف الأهداف الاقتصادية والمالية التي ترمي الدولة إلى تحقيقها من النظام الضريبي العام من جهة وباختلاف طبيعة النظام السياسي والاقتصادي، الاجتماعي للدولة.²

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شاهية، مرجع سابق، ص161.

² فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق، ص143.

وإن تحديد سعر الضريبة على الوجه الصحيح، يتطلب مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في كل دولة، لذا تختلف طرق وأساليب احتساب سعر الضريبة من دولة إلى أخرى. ومن الصور الفنية لاحتساب سعر الضريبة نذكر:¹

1- الضريبة التوزيعية والضريبة التحديدية (القياسية):

- الضريبة التحديدية: التي يحدد المشرع المالي سعرها مقدما مراعيًا في ذلك الأهداف المرجوة من فرضها من حيث حصيلتها المالية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ظل هذا الأسلوب يتم تحديد السعر الضريبي إما في صورة نسبية مئوية من قيمة لمادة الخاضعة للضريبة أو في صورة مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات المادة الخاضعة للضريبة.

- الضريبة التوزيعية: لا يتحدد سعرها مقدما وإنما يتم تحديد حصيلتها الإجمالية ثم توزع هذه الحصيلة كحصص على الأقاليم الإدارية المختلفة، ويقوم كل إقليم بجبايتها من السكان حسب وعائهم الضريبي، وأن هذا الأسلوب ينطبق فقط على الضرائب المباشرة وذلك لأن الضرائب الغير المباشرة تقع على أشخاص مجهولين يصعب تحديدها.

2- الضرائب النسبية، الضرائب التصاعدية و التنازلية:

- الضرائب النسبية: هي الضريبة التي يبقى سعرها ثابت رغم تغير المادة الخاضعة لها، تتناسب قيمة الضريبة وقيمة العناصر الخاضعة لها، كأن تفرض ضريبة على الدخل بنسبة 10% فهذا السعر ينطبق على جميع الدخول الصغيرة والكبيرة.

- الضريبة التصاعدية: هي الضريبة التي يرتفع سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها، كأن تفرض ضريبة الدخل بسعر 10% على أول ألف دينار و 15% على الألف الثانية و 20% على الألف الثالثة وهكذا... إن مؤيدي الضريبة النسبية يبررونها بما تتميز به من بساطة حيث تفرض بسعر واحد ومن تحقيق مبدأ المساواة فهي تعامل جميع المكلفين معاملة واحدة ، وأنها لا تهدد الثروات والدخول عكس الضريبة التصاعدية التي تؤدي إلى تقليل الادخار وتعمل على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

- الضرائب التنازلية: وهي الضرائب التي ينخفض سعرها الفعلي كلما ازدادت قيمة العناصر الخاضعة لها أي أن العلاقة بين سعر الضريبة ووعائها علاقة عكسية.

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ط2، 2007، 2010، ص 109، 110.

هذا الأسلوب من الناحية العلمية لا فرق بينه وبين أسلوب الضرائب التصاعدية، غير أن تبرير استخدام هذا الأسلوب جاء من الناحية النفسية حيث أن الضريبة التصاعدية باعثها الأساسي هو التشديد على الأغنياء، تكون الضريبة تنازلية عندما تطبق نفس النسبة على الجميع. وبالتالي فالأقل عملا سيحسون بأثرها أكبر ونقول عنها تنازلية في هذه الحالة.

3- تحصيل الضريبة:

تتبع الإدارة المالية طرق مختلفة في تحصيل الضريبة، فهي تقوم باختبار طريقة تحصيل مناسبة لكل ضريبة والتي تحقق كلا من الاقتصاد في نفقات الجباية والملائمة في تحديد مواعيد أداء الضريبة، دون تعسف أو تعقيد في إجراءاتها الإدارية. ومن أهم طرق تحصيل الضرائب هي:

- **التوريد المباشر:** بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف بسداد قيمة الضريبة المستحقة مباشرة إلى الإدارة المالية من واقع الإقرار الذي يقدمه عن دخله أو ثروته.

- **الأقساط المقدمة:** يدفع المكلف بمقتضاها أقساط دورية خلال السنة المالية طبقا لإقرار يقدمه عن دخله المتوقع أو حسب قيمة الضريبة المستحقة عن السنة السابقة على أن تتم التسوية النهائية للضريبة بعد ربطها.

- **الحجز من المنبع:** هذه الطريقة تلزم شخصا ثالثا تربطه بالمكلف الحقيقي علاقة دين أو تبعية بحجز قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها رأسا إلى الخزينة العامة.

المطلب الثالث: مفهوم السياسة الضريبية والنظام الضريبي

الفرع الأول: السياسة الضريبية

تعرف السياسة الضريبية بأنها "مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كلفة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع. وبالنظر إلى هذا المفهوم نظرة فاحصة ويتضح ما يأتي:¹

- إن السياسة الضريبية بنظر إليها على أنها مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات، وبالتالي فإن المفهوم الصحيح يسمح بوضع وتصميم مكونات السياسة الضريبية في ضوء

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، سياسات، نظم، قضايا معاصرة، الدار الجامعية 84 شارع زكريا عنيم، الإبراهيمية، د ط، الإسكندرية، 2007، ص ص320-321.

علاقات التناسق والترابط بين أجزاءها، بعيدا عن علاقات التكامل والتناسق التي تؤدي إلى تعارض في وسائل وأساليب تحقيق الأهداف المرجوة منها كتحقيق التنمية الاقتصادية.

- يمكن أن يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها وذلك باعتبار أن هذه الحوافز إيرادات ضريبية محتملة مضى بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة.

الفرع الثاني: النظام الضريبي

تتعدد تعريفات النظام الضريبي في الكتابات الاقتصادية فالبعض يرى أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح ما بين مفهوم ضيق ومفهوم واسع، ووفقا للمفهوم الواسع فإن النظام الضريبي هو مجموعة العناصر الإيديولوجية، الاقتصادية والفنية التي تؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة التحتية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في المجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف¹، أما المفهوم الضيق فهو يعني مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحلها المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل، كما يرى البعض أن النظام الضريبي يمثل في هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة وملاتمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع التي تصوغها مثله والظروف المختلفة والتي تتمثل بدورها في الإطار الذي تعمل فيه الضرائب، وبالتالي فإن النظام الضريبي يتكون من أربعة أركان: أهداف محددة تصوغها ظروف المجتمع، دور محدد تحدده الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها وظروف المجتمع التي يعمل بداخله، هيكل ضريبي يتوقف تركيبه على الدور الذي يتعين أن ينهض به، وطريقة عمل محددة تحكمها الأحكام التفصيلية للتشريعات الضريبية، ووفقا لهذا الرأي فإن الهيكل الضريبي يتمثل في بناء مكون من عدة صور فنية للضريبة ذات أوزان نسبية متقاربة أو متباعدة، ويتحدد الوزن النسبي لضريبة معينة نسبة حصيلتها إلى الحصيلة الضريبية الكلية أو بالأهمية النسبية لدورها في تحقيق أهداف المجتمع وبالتالي تتمايز الهياكل الضريبية عن بعضها البعض وفقا لتباين مكوناتها وأوزانها النسبية ومدى تباعد أو تقارب تلك الأوزان عن بعضها البعض.

بالإضافة إلى ما سبق يرى البعض (حامد دراز) أن النظام الضريبي هو مجموعة الضرائب التي يراد باختبارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع.²

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، نفس المرجع، ص322.

² سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 323.

- من المفهوم السابق للنظام الضريبي يتضح لنا أن النظام الضريبي يتكون من ثلاث مكونات رئيسية:
- أهداف محددة مشتقة من أهداف السياسة الضريبية السائدة.
 - مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضريبة، تتمثل في مجموعة وسائل تحقق الأهداف.
 - مجموعة من القوانين والتشريعات بالإضافة إلى اللوائح والمذكرات تمثل في مجموعها طريقة محددة يعمل من خلالها النظام الضريبي وأجهزته المختلفة.
- المطلب الرابع: محددات السياسة الضريبية**

سنتناول في هذا المطلب محددات السياسة الضريبية (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية) في ثلاث فروع على النحو الآتي:¹

الفرع الأول: المحددات السياسية لسياسة الضريبة

من المعروف وفقا للمبادئ الأولية لعلم القانون أن الضرائب لا تفرض ولا تلغى ولا تعدل إلا بناء على قانون، أي بناء على قرار سياسي على أعلى مستوى يعتبر محصلة للتكوين الطبقي للمجتمع وعلاقات القوى السياسية المؤثرة، ومن ثم يبدو واضحا حتمية تأثر النظام الضريبي للدول بالأوضاع السياسية السائدة فيها. ومن خلال دراستنا لعلاقة النظام الضريبي بالنظام والظروف السياسية السائدة نستطيع استقرار النتائج. إذا كان النظام السياسي السائد يتخذ من نظام الحزب الواحد منهجا وأسلوبا لإدارته فإننا نتوقع أن يتم تصميم النظام الضريبي وصياغته بما يسمح بتحقيق أهداف النظام السياسي، حيث يتم تصميم النظام الضريبي بما يسمح بمنح العديد من الإعفاءات والمزايا للطبقة الحاكمة بالإضافة إلى ذلك سوف يتأثر النظام الضريبي بالأفكار والمبادئ الاشتراكية السائدة قولا وعملا حيث ينعكس ذلك على النظام الضريبي. وإذا كان النظام السائد في المجتمع هو النظام الديمقراطي فإن من المتوقع في مثل هذا النظام أن يتم صياغة النظام الضريبي بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وفي مثل هذه الظروف من المتوقع أن تزداد أهمية الاعتبارات الموضوعية في اختيار مكونات النظام الضريبي حيث يتم تفضيل نوع معين من الضرائب على نوع آخر نظرا لكون هذا النوع يمكن أن يساهم أكثر من غيره في تحقيق أهداف المجتمع. إن الاتجاهات السياسية للدولة وعلاقتها بالدول الأخرى يمكن أن تؤثر تأثيرا واضحا على النظام الضريبي السائد حيث سيتم تصميم النظام الضريبي بما يسمح بتحقيق أهداف الدولة السياسية.

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، د ط، 2013، ص ص 44-

الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية للسياسة الضريبية

يمكن أن يؤثر النظام الاقتصادي السائد في بلد ما على قرار اختيار النظام الضريبي الملائم ومكوناته، وبصفة عامة يمكن التمييز في هذا الصدد بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الضريبي فضلا عن إخلاف هذه المحددات في البلدان المتقدمة عن البلدان النامية وعلى النحو الآتي:

أولاً: النظام الرأسمالي

- إن الهدف التقليدي للسياسة الضريبية في المجتمع الرأسمالية هو تجنب جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة للجميع من الاستخدام لإشباع الحاجات الخاصة وتوجيهها بدلا من ذلك لإشباع الحاجات العامة وبصورة عامة يمكن القول أن السياسة الضريبية في الدول الرأسمالية تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- إن الضرائب في الأنظمة الرأسمالية تستخدم أساسا للحصول على الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة.
- يمارس النظام الضريبي في الدول الرأسمالية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما ينظمه، هذا النظام من حوافز ضريبية مختلفة وأسعار تمييزية تسمح بزيادة معدل التراكم الرأسمالي وتوجيه الموارد الاقتصادية في اتجاه الأنشطة الاقتصادية التي تساهم بفاعلية في تحقيق النمو الاقتصادي.
- يمارس النظام الضريبي في المجتمعات الرأسمالية دورا هاما في معالجة التقلبات الاقتصادية وضمان تحقيق معدل مطرد من النمو في الناتج الوطني.
- تستهدف السياسة الضريبية الرأسمالية إعادة توزيع الدخل القومي ومحاربة الآثار السيئة للتضخم وضمان تحقيق التنمية الاجتماعية لكافة الأفراد.
- وعليه يمكن القول كقاعدة عامة أن السياسة الضريبية في البلدان التي تأخذ بالنظام الرأسمالي تلعب دورا أكثر أهمية مما تلعبه هذه السياسة في الأنظمة الاشتراكية، والسبب هو أن الدولة في النظام الرأسمالي لا تملك الجزء الأكثر من وسائل الإنتاج وأنها لا تسيطر بشكل كامل على النشاط الاقتصادي، حيث أن أسعار السلع والخدمات وقرارات الادخار والاستثمار والاستهلاك تتم وفقا لقوى السوق ومن هنا نجد ما يبرر ويبرز دور السياسة الضريبية في الأنظمة الرأسمالية.

ثانياً: النظام الاشتراكي

- تتخذ المجتمعات الاشتراكية من الملكية العامة لوسائل الإنتاج أساسا لاقتصادها ومن التخطيط الشامل أسلوبا لإدارتها وتتضمن الاقتصاديات الاشتراكية بجملة من الخصائص تتمثل كالاتي:
- زيادة الوزن النسبي للاقتصاد الوطني بالمقارنة بالاقتصاد الخاص.

- تتخذ هذه الاقتصاديات من التخطيط أسلوبا للقيام بكافة الأنشطة الاقتصادية سعيا لتحقيق أهداف المجتمع والتي تعكس المصلحة الجماعية.
- تستخدم التخطيط المالي في توزيع استخدام الموارد النقدية بما يتفق مع رغبات المخطط في توزيع الناتج القومي بين إشباع الحاجات العامة وإنتاج السلع الاستثمارية.
- يتم توجيه الموارد بين القطاعات والأنشطة المختلفة وفقا لأولويات الخطة وكما يحددها جهاز التخطيط وليس اعتمادا على تفضيلات المستهلكين.

ثالثا: في الدول المتقدمة

- تتميز البلدان المتقدمة بامتلاكها جهازا إنتاجيا ضخما يكفي لتشغيل مواردها المتاحة وبامتلاكها دخلا وطنيا عاليا ومتوسطا مرتفعا لدخل الفرد منه، كما تملك اقتصادا متنوعا لذلك يمثل دور السياسة الضريبية في البلدان المتقدمة أساسا للمساهمة في ضمان استمرار تشغيل جهازها الإنتاجي بأقصى درجات التشغيل الكامل الممكنة مع العمل على استبعاد حالات الركود أو التضخم أي ضمان الاستقرار الاقتصادي والنمو المتوازن للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى وظيفتها التقليدية في تمويل النفقات العامة.
- أهم الأهداف للسياسة الضريبية في الدول المتقدمة هو العمل على ضمان الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي المتوازن.

رابعا: في البلدان النامية

- يمكن القول بشكل عام أن هناك خصائص اقتصادية مشتركة بين البلدان النامية، ويمكن تحديد أهمها كالاتي:

- انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني.
 - ندرة رأس المال وتخلف الأساليب التكنولوجية.
 - ثنائية الهيكل الاقتصادي وشيوع البطالة.
 - التبعية الاقتصادية للاقتصاديات المتقدمة.
- وإذا كانت هذه هي أبرز الخصائص الاقتصادية المشتركة للبلدان النامية فإن انعكاس هذه الخصائص في الأنظمة الضريبية السائدة في البلدان النامية يمكن ملاحظته بما يأتي:
- انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي.
 - سيادة الضرائب غير المباشرة.

وبذلك نلاحظ بأن النظام الضريبي والاقتصادي في البلدان يحتاج إلى العديد من الإصلاحات.

الفرع الثالث: المحددات الاجتماعية

تؤثر الفلسفة الاجتماعية وخاصة ما يتعلق منها بالعدالة الاجتماعية تأثيراً واضحاً على النظام الضريبي، فنشأة التصاعد الضريبي قد ارتبطت بفلسفة اجتماعية ترفض التفاوت القائم في توزيع الدخل وتقضي بضرورة تضيق الفجوة بين الطبقات الداخلية للمجتمع، ولكي يطبق التصاعد الضريبي وتتمارس عناصر التشخيص في النظم الضريبية كان هذا الانتشار الواسع لاستخدام الضرائب المباشرة وخاصة ضرائب الدخل.

كما تؤثر عادات المجتمع وقيمه الأخلاقية على نظم الضريبة ففي الدول التي تنتشر فيها تعاطي الخمر والمسكرات بأنواعها ويتم فيها المعاملات الربوية وألعاب المراهنة يصبح للضرائب على هذه المجالات مكاناً بارزاً في نظامها الضريبي والعكس بالعكس، وللكثافة السكانية وحجم الأسرة وغيرها من العوامل الاجتماعية أثراً واضحاً على النظام الضريبي، فالدول التي تشكو من قلة الكثافة السكانية وصغر حجم أسرها، كثيراً ما تستوفي إعفاءاتها الضريبية وتقل أهمية الضرائب الشخصية ويفرض على الدول التركيز في نظمها الضريبية على الضرائب غير المباشرة، بينما تتعاضد أهمية الاعتماد على الضرائب الشخصية في النظم الضريبية لتلك الدول التي تشكو من زيادة كثافتها السكانية.

المبحث الثاني: ماهية التحفيز الجبائي

تستخدم معظم دول العالم عدة أساليب لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ومن بين الأساليب الشائعة نجد التحفيزات الجبائية، الأمر الذي أدى إلى التنافس الضريبي بين الدول، غير أن هناك جدل حول مدى تأثير الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم التحفيز الجبائي

هناك العديد من التعريفات للتحفيزات الجبائية والتي نذكر منها:

- تعرف على أنها: "إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز"¹
- كما أنها تعرف على أنها: "نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية الوطنية وزيادة المقدرة التكاليفية للاقتصاد وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة"²
- ويعرف على أنه: "ميزة اقتصادية قابلة للتقدم بقيمة نقدية، تقدمها الدول لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي، كأن تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعزف عن الاستثمار فيها وكذلك السعي وراء تنمية مناطق معينة"³.
- فالحوافز الضريبية تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها، أو عن طريق منح إعفاءات دائمة أو مؤقتة أو تخفيض أسعار الضريبة، أو السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل، يمكن بكافة تلك الطرق أن تحقق السياسة الضريبية من زيادة الاستثمار أو تنمية الادخار⁴.

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، د ط، 2013، ص 113.

² إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 78.

³ طالي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسيلة تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 6.

⁴ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 113.

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن التحفيزات الجبائية هي عبارة عن امتياز تقدمه الدولة لتشجيع الاستثمار، سواء كان وطني أو أجنبي بغية النهوض بقطاع معين في إطار التنمية وذلك في إطار شروط معينة يلتزم بها المستفيدين.

ويمكن استخلاص خصائص التحفيزات الجبائية كالاتي¹:

- **إجراء اختياري:** أي أن للمستثمرين حرية الاختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه التحفيزات الجبائية.

- **إجراء هادف:** إن هدف أي دولة من منح التحفيزات الجبائية هو تطوير وإعاش مناطق معزولة أو قطاعات مهمة في مخطط التنمية.

- **إجراء له مقاييس:** باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض مقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط مكان إقامته، الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد، ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من المزايا.

- **وسيلة:** أي الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية.

المطلب الثاني: أشكال التحفيز الجبائي

يتخذ التحفيز الجبائي أشكال مختلفة هناك الخاصة بالاستثمار، التصدير، أو التشغيل.

أولاً: التحفيزات الخاصة بالاستثمار

تعتمد الدولة في تحقيق تنميتها الاقتصادية وزيادة طاقتها الإنتاجية على الاستثمار فهو المحرك الذي تعتمد عليه، ولهذا معظم الدول تخصص تحفيزات وتسهيلات جد مغرية تشجعا للاستثمارات بكل أنواعها لتنمية ثروة المجتمع، وتتمثل أهم التحفيزات الخاصة بالاستثمار فيما يلي:

1- الإعفاءات الجبائية:

يقصد بالإعفاء الضريبي إسقاط دفع الضرائب على المكلف، سواء تم ذلك بشكل كلي، أو بشكل جزئي، وتبني السلطات العمومية أسلوب الإعفاء الجبائي بالرغم من أنه يقلل من إيرادات الخزينة العامة لتشجيع قرار الاستثمار، فيما يتعلق بالأنشطة ذات الأهمية والفاعلية الكبيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنه يقلل من المخاطر التي يتحملها المستثمر، بالنسبة للاستثمارات الجديدة، وتزيد من

¹ زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 03، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 111-128.

الربح الصافي، كما تحقق سيولة ذاتية للمشروعات التي تسمح بها، مما يكون له أثر إيجابي على الهيكل التمويلي وتختلف فترة الإعفاءات الجبائية من نظام جبائي أي آخر، بل ومن نشاط إلى آخر داخل نفس النظام ويعود ذلك الاختلاف للظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لكل دولة، ففي الجزائر تمتد هذه الإعفاءات من 3 إلى 5 سنوات.¹

2- التخفيضات الجبائية:

تلجأ التخفيضات الجبائية من أجل تخفيض العبء الضريبي على المستثمر مما يشجع على الاستثمار، ويمثل هذا النظام كشكل من أشكال الحوافز الضريبية في قيام بعض الدول بتقليص قيمة الضريبة المستحقة على المستثمرين مقابل التزامهم ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح والعوائد وتخفيض جزء من رأس المال لتمويل المشروعات الاقتصادية بالدول المضيفة، وعموما فإن هذه التقنية تستخدم وفقا للتوجيهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تخفيضها.²

3- نظام الإهلاك المالي:

هو كافة الطرق التي تؤدي إلى إهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية.³

4- نظام المعاملة الضريبية للخسائر المرحلة (ترحيل العجز):

ونقصد بترحيل العجز ذلك العجز الذي يظهر خلال دورة ما ونعتبره كأعباء للدورة اللاحقة، ويتم خصمه من الربح المحقق في السنة الماضية فإن فائض هذا العجز يرحل بصفة مستمرة على السنوات اللاحقة.⁴

تعتمد الدولة هذا النظام كأسلوب لتفعيل الاستثمارات لديها فكلما زادت السنوات التي يسمح لها بترحيل الخسارة في حدودها زاد الحافز لدى المستثمرين.

¹ محمد حمو، أوسريز منور، محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2009، ص223.

² محمد طالبي، مرجع سابق، ص317.

³ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص268.

⁴ رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث: جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء1، دار هومة، الجزائر، 2005، ص224.

5- شهادات الاعتماد الضريبي المطبقة للاستثمار:

تمنح شهادات اعتماد ضريبي للمستثمرين للتخلص من بعض الالتزامات الضريبية كالضرائب على الدخل أو على رقم الأعمال، الرسوم التجارية والضرائب المقتطعة من المنبع، ونمخ هذه الشهادات على أساس نسبة مئوية من حجم الاستثمار، أو على أساس حصة القيمة المضافة الداخلية المنتجة للصناعة الجديدة مثلاً.¹

ثانياً: التحفيزات الخاصة بالتصدير

تلعب الصادرات دور هام في جلب العملة الصعبة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى كوسيلة للتعريف بالمنتج الوطني والدخول إلى السوق الدولية لمنافسة المنتج الأجنبي، لذلك تقدم الدول مجموعة من التحفيزات من أجل تحقيق العبء الضريبي على المصدرين، وتوجيههم نحو الأنشطة المراد الاعتماد عليها وفي هذا الإطار نجد ثلاثة أنواع خاصة بهذا الشكل من التحفيز:²

1- الحوافز الخاصة بالضريبة على الدخل:

تكون هذه الحوافز إما إعفاءات كلية للمداخل المحققة من عملية التصدير، وإما تخفيضات جبائية جزئية تتحدد في شكل سعر أو وفقاً لسلم تدريجي معين.

2- الحوافز المتعلقة بحقوق الجمارك:

يتم تخفيض الحقوق الجمركية لتشجيع العمليات الاستثمارية، يستفيد أصحاب هذه الاستثمارات من إعفاء الحقوق الجمركية التي تمنح في عملية استيراد المواد الأولية والتجهيزات، بغرض استعمالها في الإنتاج.

3- الحوافز المتعلقة برقم الأعمال:

يعتبر إعفاء الصادرات من الضرائب على رقم الأعمال، والرسم على القيمة المضافة من الأساليب التحفيزية المهمة لتشجيع التصدير، التي تعتمد على الدول التي تركز إيراداتها على هذا النوع من الضرائب، حيث يمنح هذا النوع من الإعفاءات المنتجات المصدرة القادرة على الاستثمار في الأسواق الخارجية، والقادرة على المنافسة.

¹ محمد حمو، أوسريز منور، مرجع سابق، ص 224.

² محمد حمو، أوسريز منور، مرجع سابق، ص 225.

ثالثاً: التخفيضات الخاصة بالتشغيل

يقصد بالتشغيل توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي، ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلي أكبر عدد من الطلبات للقوة العاملة ولتشجيع التشغيل يجب اتخاذ الإجراءات التالية:¹

1- التخفيض على أساس كل شخص مشغل:

تحاول سياسة التحفيز الضريبي زيادة الطلب على دخل المؤسسة بتخفيض حجم تكلفتها في نظر صاحب العمل، بحيث تفرض تخفيض على دخل المؤسسة الخاضع للضريبة على كل منصب عمل تستحدثه، ويتحدد هذا التخفيض على أساس كل شخص مشغل، أو على أساس سلم متناسب طردياً مع عدد المناصب التي تم توفيرها.

2- التخفيضات الضريبية للمؤسسات ذات الكثافة العمالية:

يتحدد معدل الاقتطاع لدخول المؤسسات، على أساس رأس المال، اليد العاملة لهذا يتم رفع المعدل الضريبي للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال، وتخفيضه للمؤسسات ذات الكثافة العمالية، كما تمنح التخفيضات للأرباح المعاد استثمارها لأنها تخلق مناصب شغل.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التحفيز الجبائي**الفرع الأول: أهداف التحفيز الجبائي**

تسعى الدول وخاصة النامية منها إلى جذب المستثمرين الأجانب إلى مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية من خلال التحفيز الجبائي المقدمة لهؤلاء المستثمرين بغرض تحقيق الأهداف والتي من أهمها:²

- تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات استثمارية جديدة في البلاد أو استمرار القائم منها وتوسعته.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات على قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، أو أي مناطق محددة من إقليم الدولة حسب ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية.
- حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في إقليمها بدلاً من تحويلها إلى الخارج.

¹ محمد حمو، أوسرير منور، مرجع سابق، ص 226.

² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 119، 118.

- جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة الوطنية وذات التكنولوجيا المتقدمة، مما يترتب على زيادة المهارات الفنية للعمالة الوطنية والحد من مشكلة البطالة.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على التوجه نحو القطاع الصناعي خاصة الصناعات التصديرية لزيادة الصادرات الصناعية تامة الصنع.
- وهناك أهداف أخرى اقتصادية واجتماعية.

الأهداف الاقتصادية:

وتتمثل في:¹

- تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبء الضريبي أو إلغاءه كلياً، ومن ثم نقص حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من التحفيز، مما يجعلها توجه هاته الوفرة الجبائية إلى الاستثمار، وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية.
- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة، ليس فقط للقيام بعملية التنمية بل لاستثمارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى من حياة المؤسسة الخاصة.
- تحصيل إيرادات إضافية مرتبطة بتطوير الصادرات كنتيجة لمساعدات العمليات الإنتاجية التي تهدف إلى تصدير السلع خارج قطاع المحروقات.
- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلاً، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي، ومنه نمو الفروع الإنتاجية مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى إشباع الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية.

الأهداف الاجتماعية:

وتتمثل فيما يلي:²

- امتصاص البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة فالتحيزات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكن من توفير موارد مالية تسمح بإعادة استثمارها وذلك بإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية يتطلب تسييرها وتشغيل يد عاملة جديدة.

¹ يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص60.

² عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص34.

- تحقيق التوازن الجهوي وهذا يتم من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة المراد تميمتها وتطويرها أجل تقليص الفجوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصاديا، مما يحد من ظاهرة الترويج الريفي وخلق جو مستقر للسكان.
- التوزيع العادل للدخل من خلال الاقتطاع الجبائي من المكلفين وتوزيعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات تعود بالنفع على الجميع مثل الصحة، التعليم والمرافق العمومية... إلخ فمعظم التشريعات الضريبية تسمح بإعفاء ضريبي للدخول التي تقل عن مستوى معين لأنه لا يصل إلى حد محدد قانونا، مما يحقق عدالة في الاقتطاع من المكلفين بالضريبة.

الفرع الثاني: أهمية التحفيز الجبائي

تلعب الحوافز الضريبية دورا هاما في تحسين مناخ الاستثمار نظرا لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع المشروعات على الاستثمارات في المجالات المرغوب فيها اقتصاديا واجتماعيا للدولة، وتتمثل هذه المزايا في الإعفاء من الضريبة، أو تطبيق الأسعار الضريبية التمييزية أو المنخفضة، أو السماح ببعض الخصومات التي تخفض من وعاء الضريبة، أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات والمعدات والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري وتكون لازمة لإنشائه أو تشغيله أو التوسع فيه.

فإذا قدمت الدولة للمستثمر الأجنبي -والوطني- هذه الحوافز والمزايا الضريبية كان ذلك حافزا له على أن يستثمر أمواله فيها.

لذلك تعتمد العديد من تشريعات البلدان النامية على الحوافز الضريبية لتشجيع المستثمرين الأجانب والوطنيين على استثمار أموالهم فيها، وتعتمد هذه التشريعات على الإعدادات الضريبية بصفة خاصة كحافز هام في تشجيع الاستثمار لما يوفره هذا الحافز للمشروعات والمنشآت من ربح صافي غير خاضع للضريبة خلال فترة الإعفاء الضريبي، بل إن هناك تسابق بين الدول النامية في منح الحوافز الضريبية لإغراء المستثمرين الأجانب على استثمار أموالهم فيها.

ويشير المؤتمر الدولي للقانون المالي والضريبي والمنعقد تحت رعاية جمعية الضرائب الدولية سنة

1976، إلى أن البلدان الآخذة في النمو قد استخدمت الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات الوطنية

والأجنبية، وذلك بمنح هذه الاستثمارات العديد من المزايا الضريبية وأهمها عدم خضوع أرباحها للضريبة.¹

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص ص114-115.

وإذا كانت الحوافز الضريبية ينجم عنها ضياع عام لحصيلة مالية على مستوى الدولة وبالتالي انخفاض الموارد المالية للدولة، وذلك باعتبار أنها تمثل تنازل من جانب الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة وفقاً لقانون معين في ضوء اعتبارات اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة في ضوء الأهداف الرئيسية للمجتمع، إلا أنه قد ينشأ عن تلك الحوافز تدفق الاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة وتشجيع التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى تشجيع المشروعات التصديرية.

وإذا كانت الحوافز الضريبية ذات أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلا أنه يتعين على البلدان النامية أن توازن بين حاجتها لهذه الاستثمارات للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وما يتطلبه تشجيعها من حوافز ضريبية، ويجب على الدولة ألا تقدم الحوافز الضريبية إلا إذا كانت في حاجة ملحة للاستثمارات الأجنبية، وكانت على يقين من أنها سوف نستفيد منها أكثر مما ضحت في سبيلها وإلا كانت المحصلة النهائية هي الخسارة فقد يؤدي الإفراط في منح الحوافز والمزايا الضريبية إلى كثرة عرض رأس المال الأجنبي ويفيض عن الحاجة فينقص عائده رغم هذه المزايا والحوافز الأمر الذي يضطره إلى الهرب من الدولة المستوردة والانتقال إلى بلد آخر دون أن تستفيد منه الدولة.¹

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 117-118.

المبحث الثالث: تحليل الأثر ما بين التحفيز الضريبي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى العوامل المؤثرة على فعالية سياسة التحفيز الضريبي مع توضيح الأثر ما بين الضريبية والاستثمار بالإضافة إلى آراء المدارس الاقتصادية في ذلك.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على فعالية سياسة التحفيز الضريبي

إن نجاح سياسة التحفيز الضريبي مرهونة بجملة من العوامل التي تحيط بتطبيق هذه السياسة والعوامل التي تؤثر على سياسة التحفيز الضريبي، نصنفها كما يلي:

- العوامل ذات الطابع الضريبي.

- العوامل ذات الطابع غير الضريبي.

أولاً: العوامل ذات الطابع الضريبي

هي تلك العوامل التي تؤثر على فعالية سياسة التحفيز الضريبي سواء إيجابياً أو سلبياً، كما أنها ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في سياسة التحفيز الضريبي والمتمثلة في العناصر التالية:¹

1- طبيعة الضريبة محل التحفيز:

إذن إن الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة بمختلف تأثيراتها على المؤسسة والمشروع الاستثماري، وعليه لا بد من اختيار الضرائب التي يكون لها تأثير كبير على قرارات المشروع الاستثماري لكي تكون محل عملية التحفيز الضريبي بمفهوم المخالفة إذا نص مضمون عملية التحفيز الضريبي على ضرائب لا تشكل وطأة كبيرة على المشروع الاستثماري فإن ذلك يقلل من حافز إنجاز وإقامة المشاريع الاستثمارية من طرف المستثمرين.

2- شكل التحفيز الضريبي:

فالتحفيز الضريبي يأخذ عدة أشكال، وعليه فلا بد أن يكون التحفيز الضريبي مشجعا لإقامة المشاريع الاستثمارية، وفي هذا الإطار نجد أن الإعفاءات الضريبية تعتبر ذات فعالية أكبر من الأشكال الأخرى لأنها تساعد في تخفيض تكلفة المشروع الاستثماري مما يشجع المستثمرين على القيام بالاستثمار ما دام أنهم لا يدفعون شيئاً من الضرائب.

¹ ناصر مراد، مرجع سابق، ص 120-122.

3- زمن وضع التحفيز الضريبي:

ف عند تطبيق إجراءات التحفيز الضريبي ينبغي مراعاة عامل الزمن سواء من حيث توقيت وضع التحفيزات أو مدة سريانها، فلا بد من تطبيق عملية التحفيز الضريبي في الوقت المناسب والمدة الكافية، فمثلا المشروعات الضخمة تتحمل تكاليف باهظة عند بداية نشاطها (في السنوات الأولى) فمن الأجدر تقديم التحفيزات في هذه الفترة كما أن ذات المشاريع تكون في الغالب في السنوات الأولى تحقيق خسائر فمن غير المعقول أن تتم لها إعفاءات من الضريبة في هذه السنوات.

4- مجال تطبيق التحفيز الضريبي:

حيث ينبغي تحديد واختيار المشاريع الاستثمارية، التي تخضع لعملية التحفيز الضريبي وكذا المواد واللوازم والوسائل التي يستلزمها المشروع والتي يكون محل عملية التحفيز الضريبي، وعموما يدخل هذا العمل في سياق الشروط التي تسهم في إنجاح عملية التحفيز الضريبي.

ثانيا: العوامل ذات الطابع غير الضريبي

هناك عوامل خارجية لها أهميتها، ودورها في التأثير على فعالية سياسة التحفيز الضريبي من حيث توفير المحيط الملائم الذي يسمح لها بالقيام بالأدوار التي وضعت من أجلها ولقد حددت في أربعة عناصر هي:¹

1- العنصر السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي أحد المتطلبات الهامة لنجاح أي مشروع استثماري، فكل مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي عند اتخاذه لقرار الاستثمار الحالة السياسية لمكان الاستثمار، لهذا فإن الاستقرار السياسي يعتبر أحد المتطلبات الهامة.

حيث أن غيابه يزيد من نسبة المخاطرة من حيث الخسارة، ومن ثم فإن سياسة التحفيز الضريبي لن يكون لها دور فعال في اتخاذ قرار الاستثمار في ظل وضع سياسي مضطرب وخال من الاستقرار. وتتمثل المخاطر السياسية بالنسبة للمستثمر المحلي في الأحداث والمتغيرات السلبية التي تحدث داخل الدولة، أما بالنسبة للمخاطر السياسية التي يواجهها المستثمر الأجنبي فتكمن في الأوضاع الداخلية غير المستقرة للبلد المستثمر فيه بالإضافة إلى التغيرات في العلاقات الدبلوماسية التي تربط الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي بالدولة المستقبلية للاستثمار.

¹ محمد حمو، أوسرير منور، مرجع سابق، ص 221.

2- العنصر الإداري:

يؤثر مستوى ونوعية المعاملات الإدارية في نجاعة سياسة التحفيز الضريبي وكلما كانت هناك عراقيل إدارية كلما أثر ذلك سلبا على سياسة التحفيز الجبائي لهذا لا بد من توفير أجهزة إدارية تتميز بالكفاءة والنضج القانوني التي تسهر على فعالية سياسة التحفيز الضريبي.

3- العنصر التقني:

تساهم البنية الاقتصادية بشكل كبير في توفير البيئة الملائمة للاستثمار، ومن ثم إنجاح سياسة التحفيز الضريبي فالدول التي توفر على هياكل تقنية متطورة، بما في ذلك وجود مناطق صناعية، تسهيلات الاتصال والتمويل العام يكون لها الحظ الأكبر في استقطاب المستثمرين الخواص. وفي حالة العكس فإن المناطق التي لا تتوفر على الهياكل القاعدية تكون فرصة نجاح سياسة التحفيز الضريبي فيها ضعيفة، لذلك فإن وضع أي إجراء تحفيزي يجب أن يسبقه توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية لإقامة الاستثمار.

4- العنصر الاقتصادي:

تستدعي سياسة التحفيز الضريبي وضعية اقتصادية مشجعة من حيث وفرة الأسواق واليد العاملة المؤهلة ومصادر التمويل بالمواد الأولية وكذا شبكة الاتصالات والتسهيلات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية والمالية الخارجية بالإضافة إلى استقرار العملة ومرونة سياسة الأسعار والائتمان.

المطلب الثاني: التحفيز الجبائي والاستثمار الأجنبي المباشر على ضوء النظرية الاقتصادية

في هذا المطلب سنحاول توضيح العلاقة بين الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى آراء بعض المدارس الاقتصادية حول هاته العلاقة.

الفرع الأول: موقف المدارس الاقتصادية من تأثير الضريبة على الاستثمار

تتعدد وجهات نظر المدارس الاقتصادية وتتناوب الآراء بخصوص طبيعة العلاقة النظرية ما بين الضرائب والاستثمار، وهو ما سنحاول التطرق إليه و لو باختصار لدى مدرستين رئيسيتين فيما يلي¹:

أولاً: المدرسة النيوكلاسيكية

هذه المدرسة تعتبر بعثاً جديداً في الفكر الكلاسيكي، وقد انتهجت نهج الكلاسيك في نظرتها للضريبة،

¹ نصيرة بوعون يحيوي، مرجع سابق، ص ص78-79.

لكن بإتباع مبدئين أساسين هما: مبدأ تنظيم النشاط الاقتصادي، مبدأ التخفيض الأمل للوارد، وذلك تقاديا للانتقادات التي وجهت للفكر الكلاسيكي.

إن المدرسة النيوكلاسيكية تعتبر الضريبة سعر يتحدد في السوق ولا يخضع لأي تأثير خارجي أو عوامل أخرى وهو ما يعني استبعاد الضريبة عن السلطة.

إن التحليل المقدم من هذه المدرسة يركز على حيادية الضريبة، بحيث المساواة أمام جميع المكلفين دون أي امتيازات، كما أنها ترفض فكرة الضرائب على بعض الاستثمارات المراد تشجيعها وتنميتها خدمة للنظام الرأسمالي، بالإضافة إلا أنها ترى أن هناك علاقة وطيدة بين نسب الضرائب في السلع وتصرفات الأفراد خاصة وأن هذه المدرسة تفضل كثيرا الضرائب غير المباشر لكي تكون الدولة عون من الأعوان الاقتصادية ولا تكون وسيلة الضرائب في يد الدولة تستخدمها كما تشاء من أجل توجيه النشاط الاقتصادي.

ثانيا: المدرسة الكينزية

تعتبر من أهم المنتقدين لتحليل النيوكلاسيك حيث يعتبر هذا التحليل عاملا أساسيا في الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929، إذ أن تراكم في رأس المال الغير منظم كان سببا في تراجع النظام الرأسمالي.

ينادي كينز بضرورة تواجد الدولة في الحياة الاقتصادية كمنظم وموجه لعملية تراكم رأس المال وذلك من خلال التوازن التي تتحقق من خلال تساوي الاستثمار والادخار، وحتى يتم ذلك يجب على الدولة انتهاج سياسة ضريبية تمكنها من التأثير على حجم الاستهلاك للأفراد، وشم الميل للادخار أكثر. فإذا كان العائد المرجو من الادخار أكبر من العائد المرجو من الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الادخار ومنه زيادة حجم الاستثمار، ويحدث العكس إذا كان التوجه للاستهلاك أكبر.

الفرع الثاني : تحليل تأثير الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر دور فعال في دفع حركة التنمية الاقتصادية، لكن لتحقيق ذلك يجب أن تركز الدول الراغبة في جذبها على توفير مجموعة من الشروط و الظروف المساعدة له. بالإضافة إلى هذا هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على الاستثمار ومن بين هذه الأخيرة نجد الضرائب، التي تعتبر الركيزة الأساسية لعلم المالية العامة كما تعتبر فريضة اجبارية تدفع نهائيا و دون مقابل

للدولة، وتستخدم من أجل تحقيق التوازنات وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما تعتبر الضرائب بمثابة أداة توجيه هامة وفعالة لمسار الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.¹

فالاستثمار محلي كان او اجنبي يتوقف من ناحية على المقارنة ما بين سعر الفائدة السائد في السوق ومن ناحية أخرى على الكفاية الحدية لرأس المال ، في حين أنّ الضرائب تؤثر على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح ، فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الأرباح وزيادة معدلاته، وينخفض الميل للاستثمار كلما انخفض معدل الربح.

كما نجد أن لهيكل المالي للاستثمار بصفة عامة حساسية تجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فإذا كانت معدلاتها مرتفعة اعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي.

للحوافز الضريبية كذلك دورا مهما في تحسين المناخ الاستثماري للدولة المضيفة وذلك نظرا لما يقدمه من مزايا، فيمكن للدول المضيفة استعمالها كأداة لتوجيه الاستثمارات الأجنبية للقطاعات الاقتصادية المهمة وذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية ، ويتجسد ذلك عموما من خلال منح قدر أكبر من الإعفاءات والحوافز الضريبية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية التي تتجه نحو تلك القطاعات الاقتصادية.

كما يمكن للمعاملة الضريبية التفضيلية أن تؤدي دورا مؤثرا في تشجيع الصناعات التصديرية بتوفير تسهيلات لمدخلاتها ومخرجاتها، حيث تتمثل هذه المزايا في استعمال الدولة أدوات السياسة الضريبية التي تتلاءم مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن استخدام الأسعار الضريبية كأداة جذب المشروعات الاستثمارية الأجنبية وذلك من خلال تقديم معاملة متميزة لنوع معين من النشاط أو مجموعة معينة من المكلفين ، أي التمييز عند تحديد سعر الضريبة وفقا للسعر العادي أو استخدام الإعفاء الضريبي بطريقة تسمح لها بأن تمارس دورا مهما في التأثير على حجم الاستثمارات الأجنبية ونمط توزيعها بين القطاعات المختلفة ، وهذا من خلال الدور المهم الذي تلعبه في تقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر الأجنبي بالنسبة للاستثمارات الجديدة.

كما تزيد الامتيازات و الاعفاءات الضريبية من العائد الصافي وتساهم في رفع السيولة الذاتية للمشروعات و خاصة تلك التي تحقق أرباحا في بداية حياتها الإنتاجية، مما يشجع المستثمر الأجنبي على

¹ نصيرة بوعون يحيوي، مرجع سابق، ص ص 76-77.

الاستثمار في الدولة التي توفّر هذا الحافز أو الامتياز الجبائي ، ونظرا لأهمية هاته التحفيزات الضريبية فقد لجأت إليها مختلف الدول النامية.¹

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 114.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص بأن الضريبة تعتبر من بين أهم الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق مختلف أهدافها، حيث ينجز عن تطبيقها وتنفيذها وقوع عدة آثار والتي تؤثر بدورها بصفة مباشرة على النشاط الاقتصادي للدولة.

والسياسة الضريبية عامل مهم لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال منح هذه الاستثمارات العديد من الحوافز الضريبية والتي تأخذ عدة أشكال أهمها الأسعار الضريبية التمييزية والاستهلاك المعجل...إلخ. كما أن انخفاض الضريبة في بلد معين يعتبر ميزة ضريبية تجذب الاستثمارات الأجنبية إليه وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاعها في بلد يؤدي إلى ابتعاد الاستثمارات الأجنبية عنه، بل قد يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

وتعتبر التحفيزات الضريبية وسيلة مهمة مؤثرة على قطاع الاستثمارات ونمو الاقتصاد وتهدف كل دولة من خلال سياسة التحفيز الضريبي إلى تجسيد سياساتها الاستثمارية و جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية بما ينعكس إيجابا على تطور الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:

فعالية التحفيزات الضريبية بالجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الأول: الإصلاح الضريبي في الجزائر

المبحث الثاني: مناخ الاعمال و تدفقات الاستثمار الاجنبي نحو الجزائر خلال فترة الدراسة

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين التحفيزات الضريبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

تمهيد:

تسعى الجزائر جاهدة إلى استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، بحيث باشرت العمل بتشجيع المشروعات الاستثمارية الأجنبية مند بداية التسعينات بهدف، تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث عملت على الإصلاح الضريبي بغية تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية وذلك بضبط الحوافز والمزايا والتسهيلات الضريبية والجمركية والإعفاءات إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية على التدفق وذلك من خلال تشريعات وقوانين.

وبالتركيز على التحفيزات الضريبية دون غيرها من التحفيزات سنحاول تبيان علاقة الحوافز الضريبية بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وبالتالي يتعرض هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإصلاح الضريبي في الجزائر؛

المبحث الثاني: مناخ الاعمال و تدفقات الاستثمار الاجنبي نحو الجزائر خلال فترة الدراسة؛

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين التحفيزات الضريبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

المبحث الأول: الإصلاح الضريبي في الجزائر

الإصلاح الضريبي هو أي تغيير وضعي من شكل إلى شكل ومستوى معين إلى مستوى أحسن سواء كان هذا التغيير كلي أو جزئي، أي أنه يمس كل أركان النظام القائم أو بعض أركانه فقط فالإصلاح الضريبي هو عملية تغيير تمس الإدارة والنظام الضريبي معا.

المطلب الأول: أسباب وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

شهد النظام الضريبي الجزائري إصلاحات عميقة منذ 1987 نظرا للنقائص والسلبيات التي كانت تميزه ولا تمكنه من أداء مهامه بشكل جيد، وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق غاية رئيسية تكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر

بسبب عدم ملائمة النظام الضريبي السابق للمعطيات الاقتصادية الجديدة كان من الضروري التوجه إلى إصلاح نقائص هذا النظام الضريبي الذي لا يتكيف مع معطيات اقتصاد السوق، ودافع هذا النظام جاءت نتيجة النقائص الموجودة به.¹

أولاً: تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي

إن النظام الضريبي الجزائري كان يتسم بصعوبة التطبيق، وذلك لعدة اعتبارات منها اختلاف المواعيد بالإضافة إلى تعقد النظام في حد ذاته، هذه العوامل جعلت هذا النظام يتميز بعدة صعوبات تعيق المؤسسات وإدارة الضرائب معا.

ثانياً: ثقل العبء الضريبي

بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها أدى إلى نقل العبء الضريبي على المؤسسة اعتبار أنها اللبنة الأساسية للاقتصاد الوطني، وهذا نتيجة لكثرة الاقطاعات الضريبية، فالضريبة على أرباح الشركات كانت تقدر بـ55% وتم تخفيضها إلى 50% سنة 1989.

ثالثاً: نظام ضريبي غير ملائم لمتطلبات المرحلة الراهنة

بالنظر إلى التطورات التي شهدتها المؤسسات الاقتصادية والتي تساير اقتصاد السوق فإن النظام الضريبي الجزائري كان لا يتكيف مع هذه التطورات التي تحدث في الميدان الاقتصادي، فهناك أنواع من الضرائب نسبية وليست تصاعدية مما يجعلها غير عادلة، بالإضافة إلى أن اختلاف مواعيد التحصيل يجعل

¹ رمضان لعلا، أثر التحفيز الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 77-78.

هناك نوع من الإجحاف في حق بعض المكلفين وخاصة فيما يخص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية.

رابعاً: ضعف العدالة الضريبية

إن النظام الضريبي الجزائري كان بعيداً عن منطق العدالة الضريبية، بحيث كان هناك عدم الاستقرار في المعدلات المفروضة، بحيث كان الاقتطاع الضريبي مقتصرًا فقط على بعض المداخل دون الأخرى، كما أن الضرائب المباشرة يغلب عليها الطابع النسبي وليس التصاعدي، ويفرض هذا المعدل على جميع مستويات الدخل وهذا يعتبر إجحافاً في حق الدخل الضعيفة بالإضافة إلى اختلاف المعاملة الضريبية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

خامساً: عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار

يمكن أن نقول أن المشرع الجزائري وضع نظام الحوافز من أجل التأثير على سلوك المكلفين وذلك بتنازل الدولة عن جزء من الضريبة بهدف الاستثمار، بمعنى حث المؤسسات على الاستثمار مقابل إعفاءات ضريبية جزئية، وذلك لتحقيق الأهداف العامة للاقتصاد عن طريق الاستثمار، لكن الملاحظ أن نظام الحوافز المنتج غير فعال ويتضح ذلك من خلال عدم توازن قطاع الاستثمار بالإضافة إلى عدم التوازن الجغرافي للمؤسسات عبر التراب الوطني.

سادساً: ضعف الإدارة الضريبية

إن الإدارة الضريبية تشكل همزة وصل بين النظام الضريبي من جهة والمكلفين من جهة ثانية، ومن بين العوامل التي أدت إلى فشل النظام الضريبي السابق الضعف الذي تعاني منه الإدارة الضريبية، وذلك نتيجة للفراغ الذي عرفته الإدارة الضريبية بعد الاستقلال مما أدى إلى ضعف مردوديتها بالإضافة إلى تدني المستوى التعليمي لموظفي الضرائب والنظام الضريبي المعقد وغموض النصوص التشريعية الضريبية.

سابعاً: إنتشار الرشوة والتهريب الضريبي

هناك عدة عوامل ساهمت في انتشار الغش الضريبي، ومن بين أسباب هذه العوامل عدم وجود ثقافة اقتصادية لدى طبقات المجتمع ونقص الوعي بأهمية الضريبة، أضف إلى ذلك وجود عدة تغيرات في التشريع الضريبي أدت إلى انتشار الرشوة والغش والتهريب الضريبي.

الفرع الثاني: أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

وتنقسم أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر إلى الهدف التقني و الهدف العام.

أولاً: الهدف التقني للإصلاح الضريبي

تتمثل الأهداف التقنية للإصلاح الضريبي فيما يلي:¹

1- تبسيط النظام الضريبي:

إن النظام الضريبي الجزائري كما ذكرنا سابق رغم القرارات والتعديلات المتعاقبة من خلال قوانين المالية لكل سنة بقي يتميز بتعقده وثقله.

في هذا الصدد تم إلغاء الضريبة التكميلية وتم تعويضها بضريبة وحيدة على الدخل الإجمالي والتي تعوض جميع الضرائب المتعددة، كما ظهر من خلال الإصلاحات إن النظام الضريبي كان يهدف إلى تبسيط الهيكل، بحيث تم استبدال جملة من الضرائب المعقدة بأخرى واضحة وبسيطة.

2- ربط الضريبة بالطبيعة القانونية:

من خلال النظام الضريبي القديم كان هناك عدم التفرقة بين مداخيل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، والتفرقة الوحيدة كانت على مستوى معدلات الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، وفي هذا الإطار كان الهدف الاقتصادي هو تشجيع الاستثمارات وإنشاء شركات، مع احترام القدرة التمويلية للأفراد، ففي سنة 1991 تم إنشاء الضريبة على الدخل الإجمالي خاصة بالأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح الشركات خاصة بالأشخاص المعنويين.

ثانياً: الهدف العام لإصلاح الضريبي

من أهم الأهداف التي تدخل ضمن الأهداف الاقتصادية العامة:²

- تحسين الإنتاج وترقية الصادرات.
 - تدعيم وتحفيز الاستثمارات مع إعطاء الأولوية للادخار.
 - التقليل من حدة التضخم.
 - رفع مردودية الضريبة نظراً لأهمية المداخيل الضريبية في تغطية نفقات الميزانية العامة للدولة.
- هذه الأهداف تظهر جلياً من خلال إنشاء الضريبة على الدخل والضريبة على الإنفاق.

¹ Le rapport final de la commission national de la reforme, edition, cwc, alger,1994,p20.

² بوزيد حميدة، الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة الاقتصاد، الجزائر، 1997، ص120.

إضافة إلى أهداف اجتماعية للإصلاح الضريبي، حيث يهدف هذا النظام الضريبي إلى تعبئة موارد مالية كافية لتغطية الاحتياجات الاجتماعية كالسكن، الصحة، التعليم وبناء الهياكل الاجتماعية التي تعتبر استثمارات عامة، إضافة إلى محاولة توجيه القواعد الضريبية نحو ترقية الشغل والتكفل بخلق مناصب عمل عن طريق التحفيز المختلفة.

و ما يمكن قوله هو أن الإصلاح الضريبي كان يهدف إلى تخفيف العبء الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية وإنشاء إدارة ضريبية فعالة بالإضافة إلى محاربة الغش والتهرب الضريبي، وتوجيه النشاط الاقتصادي عموماً.

وهنا يمكن القول أن مختلف الأهداف التي تسعى الإصلاحات الضريبية إلى تحقيقها تندرج ضمن عصرنة النظام الضريبي وفعالته، بحيث يصبح موضوعياً ومتكيفاً مع معطيات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاد.

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات الضريبية في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري إصلاحات وتطورات عديدة وحاسمة في جميع جوانبه، نتيجة ضغوطات خارجية حيث أن انتفاضة 1988 والاتفاقية التي أجريت مع صندوق النقد الدولي ألزمت السلطات إجراء إصلاحات جذرية في جميع القوانين الاقتصادية والمالية مواكبة لقانون القرض والنقد 01 أفريل 1990، والتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية، ثم الإصلاح الجبائي 1991. و قد تم وضع برنامج إصلاحي محدد بجملة من النصوص القانونية وقد مس الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

الفرع الأول: إصلاح الضرائب المباشرة

إن نظام الضرائب المباشرة السابق تميز بنوع من التعقيد والذي يعود أساساً إلى كثرة الرسوم وبالتالي يكون على عاتق المكلف بالضريبة التزامات عديدة ومن هنا جاءت الإصلاحات الضريبية لتدارك هذه المساوئ من هنا الانتقال من نظام ضريبي معقد إلى نظام عصري وسيط تجسد في مشروع قانون المالية لسنة 1992 بإحداث نوعين من الضرائب:

- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.

- الضريبة على أرباح الشركات IBS.

1- الضريبة على الدخل الإجمالي:

هي ضريبة يمكن تعريفها وفق المادة (01) من قانون الضرائب المباشرة¹ كما يلي:
"تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".

2- الضريبة على أرباح الشركات:

إن إحداث الضريبة على أرباح الشركات يستجيب للانفعالات المتعلقة بوضع نظام جبائي خاص بالشركات يكون متميزا عن النظام المتعلق بالأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح الشركات جاءت لإلغاء ازدواجية النظام الجبائي الجزائري عن طريق اندماج المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية في مجال تطبيقها وهذا الشيء إيجابي يزيح الكثير من العفوية والتعقيد وفيه احترام وتكريم لمبدأ شمولية القواعد الجبائية.

وتعتبر هذه الضريبة النوع الثاني من الضرائب المباشرة التي جاءت بها المشرع الجبائي لسنة 1992 حيث تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة على أنه:

"تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين المشار إليهم في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتسمى هذه الضريبة الضريبة على أرباح الشركات".

فالضريبة على أرباح الشركات تطبق على كل المداخل المحققة في إطار الأشغال بما في ذلك الاستثنائية الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة.²

الفرع الثاني: إصلاح الضرائب غير المباشرة

فيما يخص الرسم على القيمة المضافة TVA:³

لقد جاءت نصوص مشروع الرسم على القيمة المضافة TVA في قانون المالية لسنة 1992 وهذا تعويض للنظام المعمول به سابقا والمتضمن الرسم الوحيد الإجمالي (TUGP) والرسم الوحيد على تأدية الخدمات (TUGPs) وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الاستغناء عن النظام السابق كان نتيجة ثلاثة أسباب هي:
أولاً: عجز النظام السابق على إمكانية مسايرة الأهداف الاقتصادية المسطرة التي تتطلب موارد تمويلية إضافية.

¹ المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 1986.

² بن اعمارة منصور، الضريبة على ارباح الشركات حسب تعديلات قانون المالية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2010 ص15

³ بن اعمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة حسب تعديلات قانون المالية 2010، ص42.

ثانيا: كثرة التغيرات في النظام السابق التي كانت تعمل على عرقلة التنمية الاقتصادية عوض أن تكون دافعة لها.

ثالثا: نتيجة اجتياح العولمة الاقتصادية والمالية و الجبائية لمعظم بلدان العالم، وانضمام الجزائر لها لا بد عليها من إجراء تغييرات جذرية للضرائب غير المباشرة، وهكذا ألغى النظام السابق واستبدال بنظام جديد ينص بفرض ضريبة واحدة على القيمة المضافة، خلفا للرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات والرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج فإن الرسم على القيمة المضافة لا يمس الإنتاج ولكن القيمة المضافة فقط.

المبحث الثاني: مناخ الاعمال و تدفقات الاستثمار الاجنبي نحو الجزائر خلال فترة الدراسة

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية يرجع إلى عدد من العوامل يقع في مقدمتها ما يعرف بـ " فجوة التمويل " ، لذلك اتجهت الحكومات إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاعمال ، و الجزائر لا تخرج عن هاته القاعدة من خلال سعيها إلى توفير بيئة الاعمال المناسبة :

المطلب الأول: معاينة مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة 2006-2017

يشمل مناخ الاعمال أو المناخ الاستثماري مجموعة من العناصر المتشابكة والمتراطة والتي تتفاعل فيما بينها لتخلق ظروف مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

نستعرض بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية لنوضح مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة

(2006-2017).

أولاً: المؤشرات الاقتصادية

سنتناول بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2006-2017

السنوات المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوحدة
عدد السكان	33.77	34.30	34.86	35.46	36.11	36.81	37.56	38.33	39.11	39.78	40.60	41.31	مليون نسمة
معدل التضخم	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	نسبة %
إجمالي الناتج المحلي	117.03	134.98	171	137.05	161.21	200.25	209.02	209.76	213.81	165.87	159.05	178.29	مليار دولار
الاحتياطيات الدولية	81.46	114.97	148.09	155.11	170.46	191.36	200.58	201.43	186.35	150.59	120.78	97.3	مليار دولار
مؤشر القدرة التنافسية	77	81	99	83	86	87	110	110	100	79	87	87	رتبة
مؤشر الفساد	84	99	92	111	105	112	105	94	100	88	108	112	رتبة
مؤشر الحرية الاقتصادية	55.7	55.4	56.2	56.6	56.9	52.4	51	49.60	50.80	48.90	50.10	46.50	نقطة

Source : Ar.Knoema.com/atlas

Ar.Tradingeconomics.com/algeria

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن:

- عدد السكان: ارتفع عدد السكان بنسبة منتظمة خلال هذه السنوات.
 - إجمالي الناتج المحلي: كان يرتفع بانتظام ثم انخفض سنة 2009 بسبب تأثره بأزمة الرهن العقاري سنة 2008، وانخفض مرة أخرى سنة 2015 بسبب انهيار أسعار البترول سنة 2014، وعاد للارتفاع سنة 2017 لارتفاعها.
 - الاحتياطيات الدولية: في انخفاض مستمر وهذا راجع لانخفاض عائدات البترول من العملة الصعبة إضافة إلى انخفاض قيمة الدينار.
 - أما باقي المؤشرات فقد كانت متذبذبة على مر السنوات.
- ثانيا: المؤشرات المالية

سنناول بعض المؤشرات المالية من خلال الجدول التالي:

الجدول (3): المؤشرات المالية خلال الفترة 2006-2016 (مليار دينار)

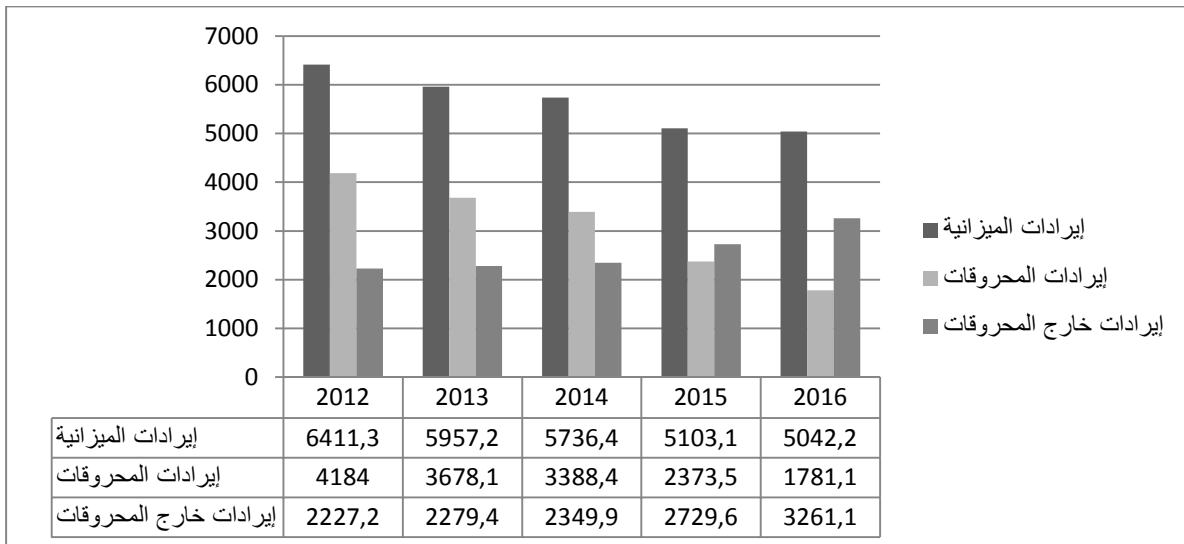
السنوات المؤشرات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات الميزانية	3639.8	3687.8	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6411.3	5957.2	5736.4	5103.1	5042.2
إيرادات المحروقات	2799	2796.8	4088.6	2412	2905	3979.1	4184	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1
إيرادات خارج المحروقات	840.5	883.1	1101.8	1263.3	1487.8	1810.4	2227.2	2279.4	2349.9	2729.6	3261.1
حالة الميزانية	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز

Source : le rapport annuel de la banque d'Algérie 2016.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن:

- انخفاض كل من إيرادات الميزانية وإيرادات المحروقات مع مرور السنوات وذلك لتراجع عائدات المداخيل من المحروقات.
- ارتفعت الإيرادات خارج المحروقات أليا مع مرور السنوات بسبب تراجع إيرادات المحروقات.
- تميزت الميزانية بالعجز على مدار السنوات.

الشكل رقم (2): يبين المؤشرات المالية خلال الفترة 2012-2016 (مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

المطلب الثاني: خريطة تدفقات الاستثمار الاجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2016

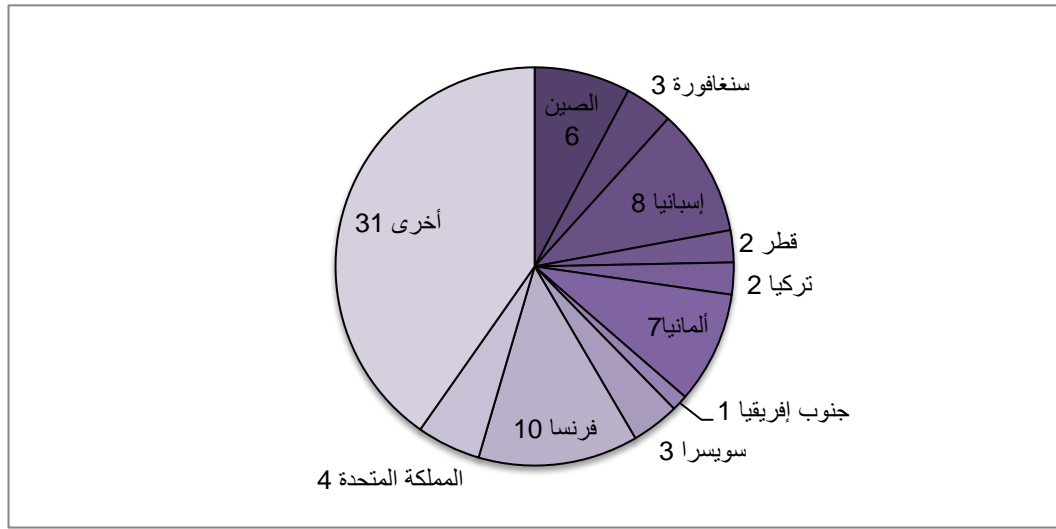
تتميز خريطة الاستثمارات الاجنبية الواردة إلى الجزائر حسب أهم الدول المستثمرة والمصرح بها بالتنوع وعدم التوازن من حيث عدد المشاريع.

الجدول رقم (4): أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين سنة 2012-2016

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3509	6	6
سنغافورة	3151	3	1
اسبانيا	2247	8	4
قطر	2150	2	2
تركيا	1598	2	2
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
سويسرا	293	3	3
فرنسا	268	10	8
المملكة المتحدة	234	4	3
دول أخرى	1093	31	31
الإجمالي	15273	77	68

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير 2017، ص 61.

الشكل رقم (3): عدد مشروعات أهم الدول المستثمرة في الجزائر بين سنة 2012-2016



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4).

بالنسبة لعدد المشروعات فقد كان لفرنسا النصيب الأكبر بـ 10 مشاريع تليها إسبانيا بـ 08 مشاريع ثم ألمانيا بـ 07 مشاريع.

بالنسبة لتكلفة المشاريع احتلت الصين المرتبة الأولى بـ 3.5 مليار دولار تليها سنغافورة بـ 3.1 مليار دولار ثم إسبانيا بـ 2.2 مليار دولار.

أما عدد الشركات فقد استثمرت فرنسا 8 شركات تليها ألمانيا بـ 07 شركات ثم الصين بـ 06 شركات.

الجدول رقم (5): المشاريع المصرح بها بين 2002-2016 وتوزيعها بين القطاع المحلي والأجنبي

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62982	99	10584134	83	1018887	90
الاستثمار الأجنبي	822	1	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

Source: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>, 2 mai 2018, 20:33.

نلاحظ من خلال الجدول بأن وزن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال ضعيف في الاقتصاد الجزائري

حيث أنه من بين 62982 مشروع استثماري مصرح به بين سنتين 2002 و 2016 لم يتعدى نصيب الاستثمارات الأجنبية حوالي 1%، وبالرغم من النسبة الضئيلة نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية وفرت أكثر من 10% من مناصب الشغل.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين التحفيزات الضريبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتناول ضمن هذا العنصر طبيعة التحفيزات الضريبية المقدمة ضمن القانون الجزائري بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم ندرس طبيعة التأثير هل كان ايجابيا، ما هي أسباب الفشل إن وجد، و ما هي الحلول المقترحة لرفع فعالية هاته التحفيزات في أداء وظيفتها في جلب الرساميل الاجنبية المستثمرة.

المطلب الأول: التحفيزات الضريبية الواردة في القانون الجزائري

لقد احتوى النظام الضريبي الجزائري على امتيازات وحوافز هامة لتشجيع الاستثمارات المنتجة وامتصاص رؤوس الأموال، خاصة بعد الإصلاحات التي أدخلت عليه بداية من سنة 1992. وفيما يلي أهم التحفيزات الضريبية الممنوحة وفقا للنظام العام، القانون العام والنظام الاستثنائي:

الفرع الأول: وفقا للنظام العام

يقصد بالنظام العام تلك الامتيازات من الحوافز الضريبية والجمركية التي تمنح للاستثمارات كيف ما كان طبيعتها وكيف ما كان تموقعها.

وبالنسبة للجزائر فمن أهم التحفيزات الضريبية الممنوحة لتشجيع الاستثمار وفقا لهذا النظام فقد جاءت في القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار وهي تمنح على مرحلتين، مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال وهي كالآتي¹:

أولاً: مرحلة الإنجاز

وتعرف الحوافز الممنوحة للمستثمر في هذه المرحلة بعنوان الإنجاز على أنها "الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في كل فترة انجاز المشروع الاستثماري".

تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من المزايا والتحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والتي نص عليها القانون العام، بالإضافة إلى ذلك فإنها تستفيد مما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

¹ المادة 13 من القانون رقم 16-09، مؤرخ في 3 أوت 2016.

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية والمبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة الاستثمار.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

ثانيا: مرحلة الاستغلال

يستفيد المستثمر في النظام العام لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى (100) منصب شغل، وبعد المعاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح (101) منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط.

وتستفيد الاستثمارات بعنوان مرحلة الاستغلال من المزايا التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

الفرع الثاني: وفق لنظام القانون العام

جاء نظام القانون العام بتقسيم المزايا الممنوحة لأربعة أقسام حسب الموقع الجغرافي وكذا الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهي الاستثمارات المنجزة في الهضاب العليا وكذا المنجزة في الجنوب والجنوب الكبير، والمنجزة في فروع نشاطات خاصة، وهي حسب القانون 09/16 تستفيد من الامتيازات التالية¹:

أولاً: بالنسبة للاستثمارات المنجزة في ولاية أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف:

- تخفيض قد يصل إلى 50% على الضريبة على الدخل الإجمالي لفترة 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات.
- دفع دينار واحد للمتر المربع (م²) لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة 15 سنة وتخفيض هذه الإتاوة 50% بعد هذه المدة، بالنسبة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية.

¹ المادة 13 من القانون رقم 16-09، مؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلقة بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46.

ثانيا: بالنسبة للاستثمارات المنجزة في الجنوب

- دفع دينار واحد للمتر المربع (م²) لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة عشرة سنوات (10) وتخفيض 50% بعد هذه المدة بالنسبة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية.
- دفع دينار واحد للهكتار لفترة تمتد من 10 إلى 15 سنة، وبعد الفترة تخفيض بنسبة 50% بعنوان إتاوة أملاك الدولة على المستثمرات الفلاحية الجديدة.
- تخفيض قدره 4.5% من نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة لتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

ثالثا: بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في الهضاب العليا

- دفع دينار واحد للمتر المربع (م²) لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة عشرة سنوات (10)، وتخفيض بنسبة 50% بعد هذه المدة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية.
- دفع دينا واحد لفترة تمتد من 10 إلى 15 سنة وبعد هذه الفترة، بنسبة 50% فيما يخص مبلغ إتاوة أملاك الدولة على المستثمرات الفلاحية الجديدة.

رابعا: بالنسبة للاستثمارات المنجزة في فروع النشاطات الخاصة

- صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية و الكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الميكانيك وقطاع السيارات، الصيدلانية، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث.
- تستفيد إلى جانب مرحلة الإنجاز مما يلي:
- إعفاء مؤقت لمدة خمسة (5) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي، أو الرسم على النشاط المهني.

- منح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

الفرع الثالث: التحفيزات الضريبية الممنوحة وفقا للنظام الاستثنائي

- ونظرا لأهمية بعض الاستثمارات بالنسبة للدولة وكذا مساهمتها في تشجيع التنمية لبعض المناطق على المستوى الوطني، منحت الدولة تحفيزات ضريبية استثنائية للاستثمارات، وهي المذكورة في القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمارات والمحددة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة والتي تمنح على مرحلتين:

أولاً: خلال مرحلة الإنجاز لمدة 5 سنوات

تستفيد الاستثمارات التي تنجز في هذه المرحلة ولمد أقصاها 5 سنوات من المزايا التالية:

- إعفاء أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكية العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.

- إعفاء من حقوق التسجيل الخاصة بعقود تأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- إعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري، وكذا مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز مشاريع استثمارية.

وحسب المادة 18 من القانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، فإن

الاستثمارات تستفيد كذلك من المزايا التالية:

- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيض للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة، الصناعية الناشئة، حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم ولمدة لا تتجاوز 5 سنوات.

- تستفيد من نظم الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

ثانياً: خلال مرحلة الاستغلال

تستفيد الاستثمارات خلال هذه المرحلة ولمدة أقصاها 10 سنوات من المزايا التالية:

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

- الضريبة على النشاط المهني (TAP).

- الإعفاءات أو التخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة التي تتقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الاستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات الصناعية الناشئة بقرار من المجلس الوطني للاستثمار.

- مزايا إضافية أخرى بقرار من المجلس الوطني للاستثمار، مثل تلك المتعلقة بتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف، بعد تقييمها من طرف الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

المطلب الثاني: تقييم دور التحفيز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يتطلب تقييم الحوافز الجبائية المنظمة للاستثمار توافر إحصائيات عديدة من مقدار الاستثمارات الجديدة التي أنشأت في ظل القوانين المنظمة لهذه الحوافز، كذلك يلزم لتحليل الآثار أيضاً معرفة أفضل الحوافز وأبعدها أثراً ومدى إمكانية جذبها لرأس المال الأجنبي، والمقارنة بين المنافع والتكاليف للاقتصاد الوطني، وعلى هذا تم تقييم المطلب إلى العناصر التالية:

أولاً: تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة

لا يوجد إحصائيات دقيقة تخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر فهناك ثلاثة مصادر وهي بنك الجزائر والتي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر بالحجم ودول المصدر وليس حسب القطاعات، المصدر الثاني إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI تبين نوايا الاستثمار وليس ما تحقق فعلاً (ليس هناك تتبع)، أما إحصائيات الجمارك فهي تخص فقط التدفقات المادية. والجدول الموالي يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من 2000 إلى غاية 2016.

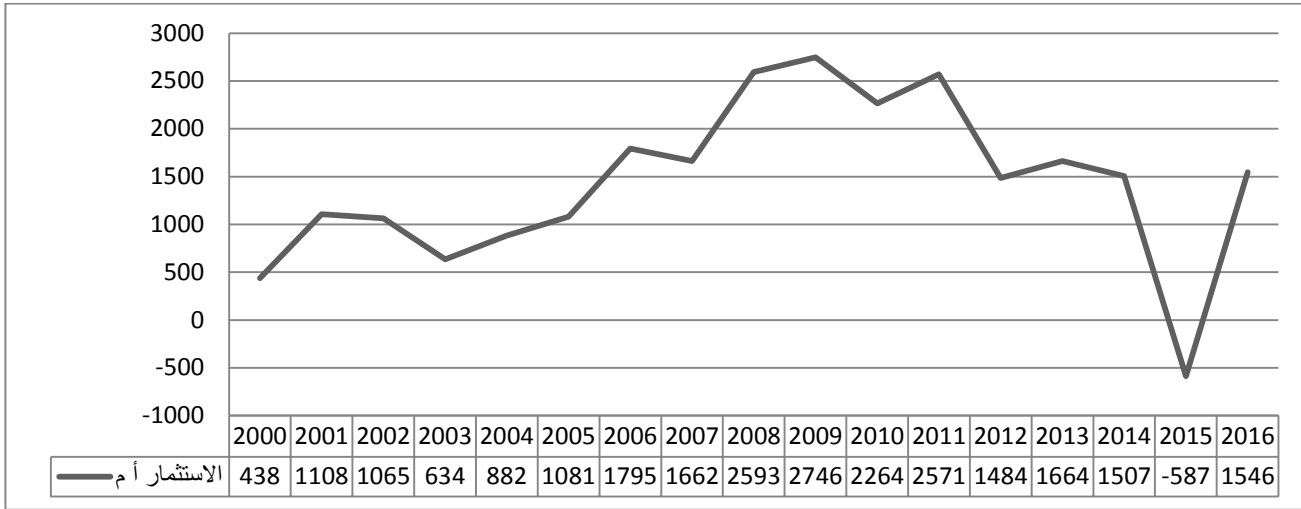
الجدول رقم (6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة (2000-2016)

(مليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	438	1108	1065	634	882	1081	1795	1662	2593
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
القيمة	2746	2264	2571	1484	1664	1507	-587	1546	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

الشكل رقم (4): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة 2000-2016 (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6)

من خلال الجدول يتضح لنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر يعرف تنذب واضحا وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2000-2016).

حيث شهدت الفترة قفزة مهمة وارتفاع كبير من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.108 مليون دولار سنة 2001 وهذا نتيجة الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، وكذلك بيع الجزائر لرخصة الهاتف النقال بفضل دفع شركة "أوراسكوم" المصرية للقسط الأول من هذه الرخصة، أيضا خوصصة شركات الصناعات الجديدة بالحجار لشركة "ISPAT" الهندية، إلا أن هذه التدفقات قد انخفضت نسبيا سنة 2002 بمعدل نمو سالب قدره 10.95% حيث أن الارتفاع السابق كان استثنائيا غير نابع من تحسن في مناخ الاستثمار، ثم ارتفع سنة 2004 بنسبة 39.11% بسبب بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة "WATANIYA" للاتصالات الكويتية وواصلت ارتفاعها انطلاق من سنة 2005 بشكل متذبذب لتبلغ سنة 2008 ذروة جديدة قدرت بـ 2.593 مليون دولار، والسبب في ذلك هو تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدها الجهات المعنية بالاستثمار، حيث أن قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تطور تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، فقد تحسن المناخ الاستثماري فيها، وتتمتع بجاذبية قطاع المحروقات الذي عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية "سوناطراك" وشركة "BRITISH PETROLUM" البريطانية لتطوير حقل الغاز في منطقة عين صالح.

إلا أن طبيعة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر لطالما كانت متذبذبة، فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى مستوياته سنة 2009 حيث بلغ 2.746 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى تأثير قانون

المالية التكميلي لسنة 2010 الذي يعطي الأولوية للمؤسسات الجزائرية ولو كان مبلغ التكاليف الممنوحة من طرفهم أكبر من تلك الممنوحة من طرف المؤسسات الأجنبية، إضافة إلى التوقف المفاجئ للاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثل ما يعادل 90% من الاستثمارات الأجنبية سنويا بالجزائر، ولكنها انخفضت إلى 2264 مليون دولار سنة 2010 على خلفية ملف الفساد بشركة "سوناطراك"، واستمر هذا التراجع لتصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.484 مليون دولار سنة 2012 وهو أدنى مستوى منه سنة 2005، و يرجع ذلك للانكماش الحاصل في إنتاج المحروقات حيث أثر سلبا في مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة ولكن أيضا الاستثمارات الجزائرية في الخارج، وهنا يبرز تأثير توقف أو تباطؤ نشاطات شركات "سوناطراك" بالخصوص التي كانت تشكل أهم مصدر للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث انهارت التدفقات الوافدة من الجزائر بصورة كبيرة بين 2011 و 2012.

وفي المحصلة يبقى مسار الاستثمارات في الجزائر مرهقا وصعبا وغير واضح المعالم، حيث تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.507 مليون دولار سنة 2014 إلى 587 مليون دولار سنة 2015 وذلك حسب تقديرا الأونكتاد وتمثل نحو 18% من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية، فيما تم تسجيل 1.664 مليون دولار سنة 2013، وتظل الجزائر من بين أقل البلدان استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة سنة 2015 بل جاءت في مؤخرة دول شمال إفريقيا.

وفي سنة 2016 ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 1546 مليون دولار بشكل محسوس بعد النتائج السلبية المسجلة سنة 2015 بعد الصدمة البترولية، حيث ثمنت الهيئة الأممية للتجارة والاستثمار تبني الجزائر قانونا جديدا حول الاستثمار وتنويع الاقتصاد خاصة الأجنبي الذي يحظى بامتيازات عديدة.

ثانيا: تكلفة الحوافز الضريبية

تعتبر الإعفاءات الضريبية أموال تخسرها الدولة، لعدم دخولها إلى خزينتها وذلك من أجل تشجيع الاستثمار وهذا الجدول يمثل حجم تكلفة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية للاستثمار.

الجدول رقم (7): تطور التكاليف الضريبية في (A.P.S.I) (A.N.D.I) (مليار دج)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تكلفة الإعفاءات الضريبية	32.4	45.1	33.8	67.2	43.4	49.9	69.1

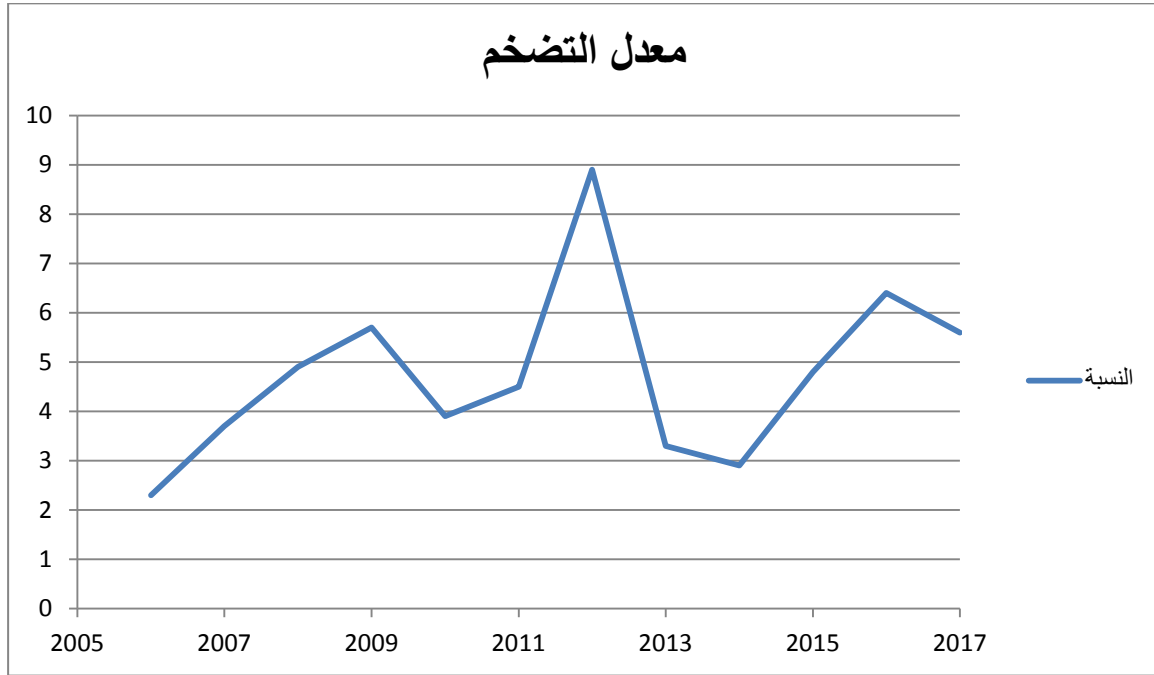
المصدر: شرقي علي الدين و زاوي إلهام، دور الضرائب في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، 2016/2017.

نلاحظ أن نسبة الإعفاءات بلغت 45.1 مليار دج في سنة 2008 مصاحبة لصدور الأمر 03-01 وارتفعت إلى 67.2 مليار دج سنة 2010، وازداد الارتفاع إلى 69.1 مليار دج سنة 2013 بعد صدور الأمر 08-06 وذلك من خلال تطبيق الإعفاءات الضريبية وزيادة التخفيضات في بعض النسب. ونشير أيضا أن ما تقده الخزنة العمومية هام جدا فيجب على الدولة أن تتحمل هذه التكلفة علما أن عدد كبير من الشركات قامت بالاختفاء مباشرة بعد انتهاء مدة الاستفادة من الامتيازات وحسب مصالح "A.P.S.I" فإن 50% من المشاريع واصلت عملياتها الاستثمارية بعد انتهاء مدة الإعفاءات، وهذا بعيدا على إرضاء حاجيات السلطات الحكومية وأن الوضع المثالي هو أن يحقق الحافز الجبائي تكلفة ضعيفة فيما يخص الإيرادات بالمقارنة مع الاستثمارات التي تحثها.

ثالثا: تقييم التحفيزات الضريبية

اعتمادا على الجدول رقم (6) حللنا التدفقات الواردة إلى الجزائر في الفترة (2000-2016)، و التي عرفت عدة قوانين منحت العديد من الإمتيازات لصالح المستثمر الأجنبي و الوطني على حد سواء. و إجمالا نرى أن التدفقات الواردة عرفت تذبذبا من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى عدم الإستقرار في الإقتصاد الوطني، و مثال على ذلك معدل التضخم الموجود في الجدول رقم (2) حيث يبين لنا تذبذب نسبه على مر السنوات العشر الأخيرة.

الشكل رقم (5): معدل التضخم في الجزائر

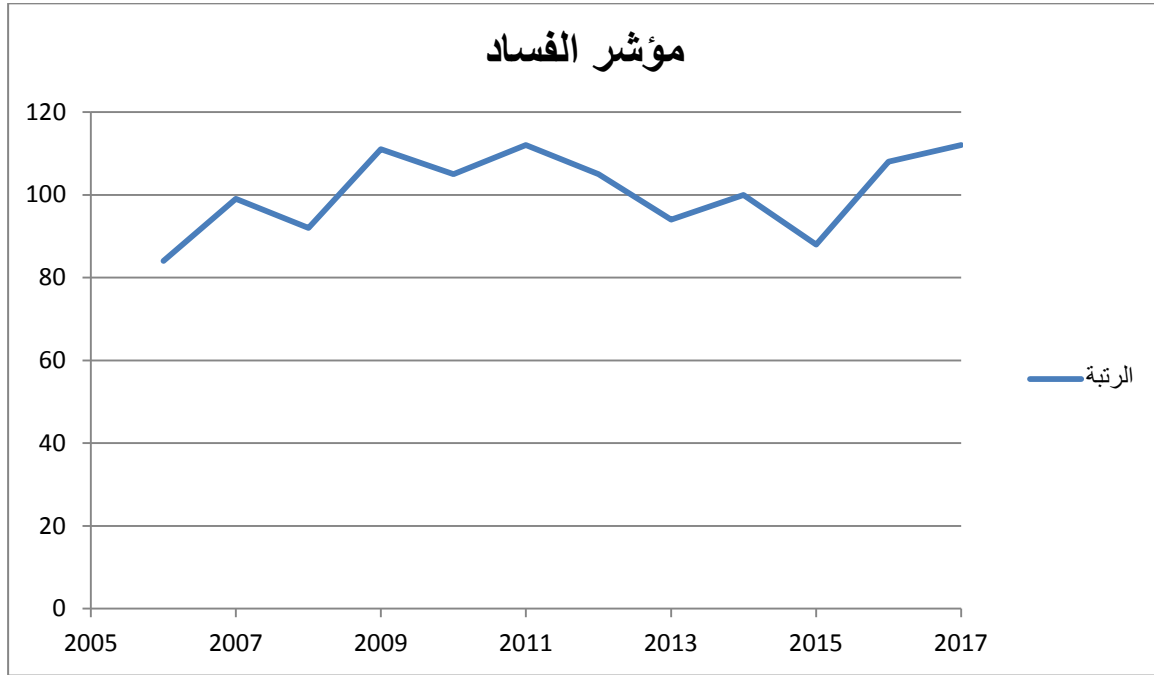


المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (2)

لقد عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تحسنا ملحوظا سنة 2001 بقيمة 1108 مليون دولار وهذا ما يوافق صدور الأمر (03 _ 01) الذي منح إمتيازات وصلاحيات أكبر للمستثمرين الأجانب، و لا يمكن إرجاع هذا التحسن الى هذا الأمر فقط لأن الجزائر عرفت في تلك الفترة إستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية، وفي سنة 2002 عرف تدفق قدر ب 1065 مليون دولار وذلك راجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم كما ذكرنا سابقا.

وسجل تدفق بقيمة 1081 مليون دولار سنة 2005 ثم إرتفع إلى 1795 مليون دولار سنة 2006، وهذا ما يوافق صدور الأمر (08 _ 06)، إلا أنه عاود الإنخفاض إلى 1661,8 مليون دولار في السنة الموالية، أما سنوات 2010، 2011 و 2012 فقد تميزت بعدم الإستقرار في التدفقات الواردة وهذا دليل على إرتباطه بمجموعة من العوامل المتداخلة، فبالإضافة إلى منح الحوافز الضريبية يجب التركيز على باقي العوامل التي من شأنها التأثير على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كتوفير الأمن ومواكبة التطورات العالمية، و لابد من اتخاذ التدابير اللازمة من أجل إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا لا يكون إلا بتوفير المناخ المناسب الأمر الذي لا توفره الجزائر، ومؤشر الفساد في الجدول رقم (2) يؤكد بأن المناخ في الجزائر غير مناسب لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حيث لاحظنا أن المؤشر تحسن في بعض الفترات إلا أنه بقي دائما في رتبة متدنية لا تشجع الكثير من المستثمرين الأجانب.

الشكل رقم (6): مؤشر الفساد في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (2)

و خلاصة هذا التقييم نرى أن التحفيز الضريبية لها دور ضعيف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية و أن التحفيز الضريبية وحدها لا تكفي لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة فيجب أن تكون هناك أساليب وعوامل أخرى مساعدة على ذلك.

المطلب الثالث: أسباب ضعف الأثر والحلول المقترحة

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب :

الفرع الأول : أسباب ضعف فعالية التحفيز الجبائية

ويمكن إرجاع ضعف الأثر الممارس من طرف التحفيز الضريبية التي رصدتها القانون الجزائري في جذب تدفقات الاستثمارات الاجنبية نحو الجزائر، إلى مجموعة العراقيل الاقتصادية والقانونية التالية:

أولاً: المعوقات الاقتصادية

ومن بين المعوقات التي ساهمت في ضعف الأثر (ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر)

نذكر منها ما يلي:¹

1- الاستقرار السياسي:

بالرغم من تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر لاسيما في الفترة الحالية، إلا أن عدم الاستقرار الذي شهدته الجزائر خلال العشرية الأخيرة ترك انطباعاً لدى الأجانب بأن البلاد لازلت تحت تأثير الإرهاب وهو ما ساهم في عزوف رؤوس الأموال الأجنبية لكن عودة الجزائر إلى الساحة الدولية أدى إلى إزالة هذه الصورة السوداء عن الجزائر في الأوساط الأجنبية وكانت النتيجة تدفق الاستثمارات الأجنبية، لاسيما الأوروبية منها. من ناحية أخرى فإن الجزائر لازلت القرارات الاقتصادية فيها تتأثر مباشرة بالمواقف السياسية والتقلبات التي تطرأ على المستوى الاقتصادي، إلى جانب هذا نجد أن القوانين والتشريعات تتميز بعدم الاستقرار وذلك نظراً للتغيرات المستمرة التي تطرأ عليها نتيجة عدم وضوح الأهداف والسياسات الاقتصادية والإستراتيجية للدولة.

2- عدم وجود سوق منافسة:

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

- إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظراً لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأس مالي كما أن الآليات التي يسيّر بها الاقتصاد الجزائري حالياً متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

- الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة إلى نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منهم لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمر الأجنبي.

- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدول المضيفة ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من

¹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان، ص 100-102.

مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار .

- أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

3-عائق العقار:

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار.

ثانيا: المعوقات القانونية والإدارية

من أهم العوائق القانونية والإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

يلي:

1- الفساد الإداري:

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا.

وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد

الإداري من أهم العوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.¹

2- عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:

إن من بين القطاعات التي تشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلاد هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة ، و عصرنة هذا الجهاز و فعاليته في خدمة المستثمرين الأجانب ، لكن الملاحظ على المؤسسة الجمركية بالجزائر وجود العديد من النقائص التي تنفر المستثمرين الاجانب:²

¹ بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04، ص82.

² بلعوج بولعيد، مرجع سابق، ص85.

- عدم وجود إدارة جمركية فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة أجنبية نحو الجزائر في أقل وقت و بأقل تكلفة ، مقارنة بمنافسي الجزائر على جذب الاستثمارات الاجنبية.
- غياب مرافقة جمركية فعالة تساهم في تشجيع الصادرات والتي تكون حافز للمستثمرين الاجانب على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.
- عدم جدية المصالح الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية غير القانونية ، بسبب نقص الوسائل المادية و ضعف تكوين العنصر البشري.
- إضافة إلى الغش والتزيف في المعاملات التجارية وانتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي.

الفرع الثاني : اقتراحات لتحسين فعالية التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمارات الاجنبية

كما أشرنا سابقا فإن الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر لم تبلغ هدفها وتأتي بشمارها كمحفز للاستثمار الأجنبي المباشر، ومنه سنقدم بعض المقترحات التي من شأنها تفعيل الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أولاً: على المستوى المحلي

من الضروري إتباع الترتيبات التالية:¹

1- تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:

باعتبار أن الحوافز الضريبية جزءا من مناخ الاستثمار، فإن أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر إلا إذا كانت بقية العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة، ومنه يستلزم ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي من أجل الوصول إلى الاستقرار المطلوب كما يجب تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية.

2- تطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

ويقصد بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى فالدولة التي تقوم بتطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم بمنح الحوافز الضريبية، نحو الأنشطة المستهدفة فحسب بدلا من توجيهها للاستثمار، بشكل عام الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد وخاصة الميزانية العامة للدولة.

¹ محمد طالبي، مرجع سابق، ص ص327،328.

ثانيا: على المستوى الخارجي

من الضروري إتباع الترتيبات التالية¹:

1-تفادي الازدواج الضريبي:

من المؤكد أن تفادي الازدواج الضريبي الدولي أصعب من تفادي الازدواج الداخلي، وذلك لعدم وجود سلطة عليا بين الدول تقوم بالتنسيق بين تشريعاتها للضريبة المتباينة ولاسيما أن دولة تراعي، في وضع تشريعاتها الضريبية ظروفها الاقتصادية، المالية والاجتماعية بطرف النظر عن الدول الأخرى، مع هذا فقد جرى تبني أسلوبين لتفادي الازدواج.

أ- تنظيم الضريبة:

ويتم عن طريق إقرار قانون يقضي صراحة بإعفاء المكلف من ضريبة معينة إن استطاع أن يثبت أنه دفعها إلى خزينة دولة أخرى، أو عن طريق إقرار قانون يتيح من خلال أحكامه، إتباع أحد أساليب منع الازدواج الضريبي والمتمثلة في:

- خصم إيراد من إيراد: ويتم فيه تخفيض الوعاء الخاضع للتكليف في الضريبة الأولى وعاء الضريبة الثانية أو العكس.

- خصم ضريبة من ضريبة: وذلك عن طريق خصم مقدار الضريبة الثانية التي فرضت على المكلف من مقدار الضريبة الأولى أو العكس أي أنه يدفع مقدار الفرق بين الضريبتين فقط.

- خصم ضريبة من إيراد: ويتم ذلك بخصم مقدار الضريبة الأولى التي دفعها المكلف من إجمالي الوعاء الضريبة الثانية (إيراد)، ويعد هذا الأسلوب عاملا للتخفيف من حدة الازدواج فقط.

ب- إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي:

لتفادي الازدواج الضريبي الدولي يجب على الجزائر القيام بإبرام المزيد من الاتفاقيات الضريبية، وهناك العديد من الاتفاقيات الجبائية التي أبرمتها الجزائر مع دول أخرى ومنها:²

- من الإتحاد الأوروبي ونذكر منها:

النمسا: في 17/06/2003 وتمت المصادقة عليها في 28/05/2005.

- من المغرب العربي ونذكر منها:

مصر: في 17/02/2001 وتمت المصادقة عليها في 25/03/2003.

¹ نصيرة بوعون يحيوي، مرجع سابق، ص ص215،214.

² نفس المرجع، ص217.

- من دول الخليج نجد:

البحرين: في 11/02/2001 وتمت المصادقة عليها في 25/03/2003.

2- تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن الإجراءات الجمركية في الجزائر تتميز بالتعقيد وطول المدة مما ينجر عنها نفور المستثمرين الأجانب، بحيث المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت بـ16 يوم (قد تصل إلى 35 يوم في بعض الحالات) هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب وخمسة أيام في الصين وفي أقصى الحالات لا تتعدى 12 يوم.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي حاولنا فيه إعطاء نظرة واضحة بخصوص التدفقات الواردة إلى الجزائر منذ 2000 إلى غاية 2016 تبين لنا أن التطور الاستثماري الأجنبي المباشر في الجزائر متذبذب وهذا راجع إلى غياب سياسات واضحة من طرف الحكومة على الرغم من إقرار ترسانة من القوانين والتشريعات.

وبالرجوع إلى نظام الحوافز القائم في الجزائر والمتمثل في منح الكثير من الإعفاءات الجبائية لا يمكن أن يشكل في غالب الأحيان العامل الرئيسي في جذب المستثمرين وتطوير حجم الاستثمار، وذلك لعدة أسباب أهمها أنه يكلف الكثير لخزانة الدولة.

وخلاصة القول هي أن التحفيزات الضريبية أثرت بشكل ضعيف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لأن المناخ الاستثماري لم يرقى إلى مستوى يسمح بتهيئة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مقارنة بالموارد الموجودة، وهذا راجع إلى عدة عراقيل و عيوب هيكلية مرتبطة ببنية الاقتصاد الجزائري.

خاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع دور التحفيزات الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر توصلنا إلى أن الإستثمار الوارد إلى الجزائر متذبذب من فترة إلى أخرى، وهذا راجع إلى عدة عراقيل أهمها عدم استقرار القوانين والتشريعات، مشكل العقار، عدم فعالية المؤسسات البنكية، النقائص الموجودة لدى المؤسسات الجمركية، الفساد الإداري.

وباعتبار أن الإستثمار هو المساهم الأكبر في التنمية الإقتصادية فهو من بين الوسائل الناجعة التي تستغل الموارد الطبيعية المتوفرة وأداة فعالة في نقل التكنولوجيا الحديثة، كما أنها المحرك الأساسي لأي قاعدة إقتصادية نظرا للمساهمة التي يقدمها في تطوير الإقتصاد الوطني.

ولهذا فإن الجزائر وكغيرها من الدول تسعى إلى جذب رأس المال الأجنبي وتنميته وهذا من خلال توفير المناخ المناسب الذي يشجع المستثمر الأجنبي على الإستثمار، حيث عملت السلطات العمومية على منح تحفيزات ضريبية عديدة رغبة منها في زيادة التدفقات الواردة إلى الجزائر.

أولاً- نتائج إختبار الفرضيات:

إختبار صحة الفرضية الأولى: بالفعل هناك علاقة نظرية بين التحفيزات الضريبية و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يمكن زيادة حجم الاستثمارات إذا لم يكن هناك نظام ضريبي محفز.

إختبار صحة الفرضية الثانية: من خلال المبحث الثالث من الفصل الثالث نؤكد صحة الفرضية الثانية فالدولة الجزائرية تقدم مجموعة من التحفيزات الضريبية المتنوعة في شكل إعفاءات وتخفيضات مؤقتة و تسهيلات للمستثمرين محليين و اجانب.

إختبار صحة الفرضية الثالثة: من خلال دراستنا لتقييم دور التحفيزات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، نستطيع القول أنه بالرغم من التحفيزات الجبائية العديدة الممنوحة إلا أنها لم تكن ذات جدوى في زيادة حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد، لأسباب تعود لعيوب هيكلية في بنية الاقتصاد الجزائري ، فهاته التحفيزات ضرورية لكنها غير كافية لوحدها.

ثانيا - النتائج المتوصل إليها:

- هناك محددات اقتصادية، اجتماعية و سياسية يرتكز عليها المستثمر الاجنبي في اختياره للدولة التي يقوم فيها بالاستثمار.
- بالرغم من ان الاستثمار الاجنبي المباشر له عيوب الا انه عامل لصناعة العلاقات بين الدول المضيفة والدول القائمة به وذلك لما تتمتع به من عدة مزايا بين الطرفين.
- الإستثمار الأجنبي يكون له تأثير إيجابي على الإقتصاد الوطني إذا وفر له المناخ المناسب.
- الجباية البترولية من أهم مصادر إيرادات الدولة الجزائرية.
- نطاق السياسة الضريبية يمكن أن يشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة.
- النظام الضريبي مجموعة من الضرائب التي يتم تطبيقها لتحقيق أهداف السياسة الضريبية.
- معظم التحفيزات الضريبية الممنوحة توجه لقطاع المحروقات وهذا دليل على أنه لا يوجد تنوع في الإقتصاد الوطني.
- يعدّ نصيب الجزائر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا بالنظر إلى القدرات والإمكانات الكبرى التي تتمتع بها الجزائر.
- لم يكن للتحفيزات الجبائية وقع كبير على حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث كان هناك تذبذب وانخفاض لحجم التدفقات الواردة الى الجزائر والذي وصل لقيمة سالبة سنة 2015، ويجب التذكير انه سنة 2009 بلغ حجم التدفقات الواردة الى الجزائر اعلى قيمة له في الفترة ما بين (2005- 2015)، ولكن بعد سن السلطات الجزائرية لقاعدة 49/51 حدث تراجع في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ومن هنا نستنتج ان هناك اسباب اخرى تحد من استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- بالرغم من ترسانة التحفيزات و الامتيازات الضريبية المقدمة بعنوان تشجيع المستثمرين الاجانب على الاستثمار بالجزائر، غير أن ضعف النتائج دليل على أن المشكل أوسع من النظام الضريبي و يمتد ليشمل ثقل الجهاز البنكي، البيروقراطية ، مشكل العقار ، الفساد ... و غيرها من العيوب الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

ثالثا - الإقتراحات:

على ضوء النتائج والملاحظات المتوصل إليها نقدم بعض الإقتراحات التي من شأنها أن تزيد في تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر:

- تهيئة مناخ إستثماري وذلك من خلال إيجاد حل لمشكلة العقار الذي يبقى عقبة كبيرة في وجه المستثمر الأجنبي ، وتطوير الهياكل القاعدية الضرورية لعملية الإستثمار.

- الإسراع في اصلاح المنظومة المالية والبنكية وجعلها أكثر مرونة لتعاملها مع المستثمرين الأجانب.

- تشجيع الإستثمار في التعليم ورأس المال البشري ، لأنه يؤدي إلى الزيادة في الكفاءة و إنتشار إستخدام التكنولوجيا وتشجيع الإبتكارات.

- عدم السعي الي الاستثمار فقط في المشاريع التي تهدف الى تحقيق العوائد والارباح بل اللجوء الى المشاريع التي تخدم القطاعات الاقتصادية للبلد وتنميتها وتعود بالفائدة على المستثمر الاجنبي وكذا الدولة الجزائرية.

- السعي لاستقرار المحيط التشريعي و السياسي.

- تخصيص جزء من إحتياطي الصرف في القطاعات الحيوية وتنويع الإستثمارات.

- القضاء على البيروقراطية و تبني صور الفساد التي تعرقل سرعة إتمام الإجراءات الحكومية.

- ضرورة قيام الحكومة بالمزيد من الإجراءات التسويقية والدعائية داخل القطر وخارجه بهدف التعريف بمناخها الإستثماري والمزايا المتوفرة من أجل زيادة القدرة التنافسية للبلد.

أفاق الدراسة :

وفي الختام يمكننا القول أن من بين أهم المواضيع والنقاط التي يمكن أن تكون إشكاليات لمواضيع بحث في هذا المجال ما يلي:

- أثر التحفيزات الضريبية على التنمية الإقتصادية.

- تقييم سياسة الإمتيازات الضريبية في الجزائر .

- طرق إستفادة الدول المضيفة من الإستثمارات الأجنبية الواردة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- باسم حمادي الحسني، الاستثمار الأجنبي المباشر FDI عقود التراخيص النفطية و أثرها في تنمية الاقتصاد.
- بن اعمارة منصور، الرسم على القيمة المضافة حسب تعديلات قانون المالية 2010.
- بن اعمارة منصور، الضريبة على ارباح الشركات حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2004.
- حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- حسين عورضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة-الموازنة-نفقاتها-واردتها (ضرائب، رسوم)- القروض-الإصدار النقدي-الخزينة دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2015.
- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ط1، 1992.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2005.
- رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث: جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء 1، دار هومة، الجزائر، 2005.
- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة 1، 2007.

- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، سياسات، نظم، قضايا معاصرة، الدار الجامعية 84 شارع زكريا عني، الإبراهيمية، د ط، الإسكندرية، 2007.
- سوزي عدلي ناشر، المالية العامة: النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية، منشورات الجبلي الحقوقية، الإسكندرية، 2003.
- صباح النعوشي، الضرائب في الدول العربية، المركز الثقافي العربي، ط9، ص09.
- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.
- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 201345.
- عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، دور الاستثمار المباشر في التنمية الاقتصادية، دار حميد للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة 1، 2014.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية مصر، 2003.
- عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة الجامعة، الاسكندرية مصر، 2003.
- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، الاسكندرية مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2001.
- عبد الكريم بركات، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1976.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.
- علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، السياحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 2005.
- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- عمرو حامد، ادارة الاعمال الدولية، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 1999.
- غالم عبد الله، العولة المالية و الأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن.
- فتحي أحمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
- فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

- محمد حلمي مراد، الميزانية العامة قواعدها وتطبيقها في بعض البلدان النامية، معهد الدراسات العالمية، بيروت، 1960.
- محمد حمو، أوسرير منور، محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2009.
- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ط2، 2007، 2010.
- محمد طلقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.
- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005.
- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي الاسكندرية مصر، 2007.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- النصوص القانونية و الوثائق الرسمية:
- المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 1986.
- المادة 13 من القانون رقم 09-16، مؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلقة بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46.

التقارير:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير 2017.

المجلات:

- بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04.
- زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 03، العدد 17، السادسي الثاني 2017.

- طالي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسيلة تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد6.

الرسائل الجامعية:

- بوزيد حميدة، الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة الاقتصاد، الجزائر، 1997.
- رمضان لعلا، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- شرقي علي الدين و زاوي إلهام، دور الضرائب في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، 2017/2016.
- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان.

مواقع الأنترنت:

- Ar.Knoema.com/atlas
- Ar.Tradingeconomics.com/Algeria
- <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- Le rapport annuel de la banque d'Algérie 2016.
- Le rapport final de la commission national de la reforme, edition cwc, alger, 1994, p20.

المُلخَص

الملخص:

من خلال دراستنا لموضوع دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حاولنا الاجابة عن الاشكالية الرئيسية المطروحة: ما مدى نجاح التحفيزات الجبائية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر؟

ولقد تمكنا من الوصول إلى حقيقة مفادها أن التحفيزات الجبائية لها بالفعل تأثير مباشر وفعال على إستقطاب المستثمر الأجنبي، لكن هذا التأثير ضعيف في الجزائر وأن التحفيزات الضريبية وحدها لا تكفي مالم تبادر الحكومة إلى تهيئة مناخ إستثماري مساير مع التطور العالمي.

والملاحظ أن التحفيزات الجبائية موجهة أكثر إلى قطاع المحروقات، وعلى الرغم من إستفادة القطاع من آلات وتقنيات جديدة مستخدمة في عمليات التنقيب والبحث والنقل، إلا أن هذا التوجه يغلب على القطاعات الأخرى و بالتالي غياب التنويع في الإقتصاد الوطني.

وفي الأخير نؤكد على ان التحفيزات الجبائية في الجزائر لم تبلغ هدفها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا ما يستدعي تحسين المناخ الاستثماري وتوجيه الحوافز الجبائية نحو قطاعات معينة ذات مزايا تنافسية.

الكلمات المفتاحية:

التحفيزات الجبائية، الإستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الإستثماري.

Abstract:

Through our study of the role of tax incentives in attracting foreign direct investment, we tried to answer the following problematic: How successful are the tax incentives in attracting foreign direct investment flows towards Algeria?

We came to the conclusion that tax incentives have a direct and effective role on attracting foreign investors, but this effect is weak in Algeria, and tax incentives alone are not enough unless the government creates an investment climate that is consistent with global development.

It is noted that tax incentives are directed more at the hydrocarbons sector. Despite the fact that the sector has benefited from new machines and techniques used in exploration, research and transportation, this trend is dominating other sectors, thus the absence of diversification in the national economy.

Finally, we emphasize that incentive incentives in Algeria have not reached their goal of attracting foreign direct investment, which requires improving the investment climate and directing tax incentives to certain sectors with competitive advantages.

key words:

Tax incentives, foreign direct investment, investment climate.